



## الاستراتيجية الدبلوماسية الإسرائيلية في إفريقيا

### أبعاد التواجد وآليات توسع النفوذ وأثرها على الأمن الإقليمي - دراسة حالة الصومال

سمية علي عصر

باحثة في مجال الدراسات الاستراتيجية الدولية

[Mmfhsh1973@gmail.com](mailto:Mmfhsh1973@gmail.com)

*Israel's Diplomatic Strategy in Africa: Dimensions of Presence, Mechanisms of Expanding Influence, and Its Impact on Regional Security – A Case Study of Somalia*

Sumaya Ali Asr

Researcher in International Strategic Studies

تاريخ الاستلام: 2026/08/05 تاريخ المراجعة: 2026/08/21 تاريخ القبول: 2026/8/26 تاريخ النشر: 2026/09/17

#### الملخص:

تتناول هذه الدراسة تحليل الاستراتيجية الدبلوماسية لإسرائيل في القارة الإفريقية، من خلال استكشاف أبعاد التواجد وآليات توسيع النفوذ وانعكاساته على بنية الأمن الإقليمي، مع التركيز على الصومال بوصفه حالة دراسية كاشفة للتحويلات الجيوسياسية في منطقة القرن الإفريقي. وتتبع أهمية الموضوع من تصاعد التنافس الدولي والإقليمي في إفريقيا خلال العقود الأخيرة، وما رافقه من إعادة توجيه للسياسات الخارجية نحو مناطق ذات قيمة استراتيجية مرتبطة بالممرات البحرية العالمية والموارد الاقتصادية والهشاشة الأمنية، وهو ما أتاح فرصاً متزايدة لاندخاط فاعلين خارجيين بأدوات متعددة تتجاوز الأطر الدبلوماسية التقليدية.

تتطلب الدراسة من إشكالية مركزية مفادها تحديد طبيعة الاستراتيجية الدبلوماسية الإسرائيلية في إفريقيا، ومدى إسهام تمدها في منطقة القرن الإفريقي - ولا سيما الصومال - في إعادة تشكيل معادلات الأمن الإقليمي. ولتحقيق ذلك، اعتمدت الدراسة على مقارنة منهجية مركبة تجمع بين المنهج التحليلي التفسيري لفهم دوافع السلوك الخارجي الإسرائيلي ونتائجه، ومنهج دراسة الحالة لتحليل الصومال بوصفه نموذجاً تطبيقياً لتجليات النفوذ، إضافة إلى توظيف المقارنة التفسيرية مع أدوار فاعلين دوليين وإقليميين آخرين بهدف وضع الحضور الإسرائيلي ضمن سياق التنافس الجيوسياسي الأوسع في القارة الإفريقية.

وتسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية، من أبرزها: تحليل الأسس المفاهيمية والنظرية الحاكمة للاستراتيجية الدبلوماسية الإسرائيلية في إفريقيا، ورصد تطور أدوات التواجد السياسي والأمني والاقتصادي، وتفسير طبيعة التفاعل الإسرائيلي في القرن الإفريقي، وتقييم انعكاساته على توازنات الأمن الإقليمي وأمن البحر الأحمر، فضلاً عن استشراف الاتجاهات المستقبلية المحتملة للدور الإسرائيلي في ضوء التحولات الدولية الراهنة.

وتفترض الدراسة أن التوجه الإسرائيلي نحو إفريقيا يرتبط باعتبارات أمنية-جيوسياسية تتصل بتوسيع المجال الحيوي وتعزيز الأمن القومي خارج الحدود التقليدية، وأن أدوات النفوذ المعتمدة تقوم على توظيف متكامل للدبلوماسية والتعاون الأمني والاندخاط الاقتصادي والتكنولوجي. كما تفترض أن القرن الإفريقي يمثل محوراً استراتيجياً في هذه الرؤية، وأن التمدد الإسرائيلي يسهم بدرجات متفاوتة في إعادة تشكيل توازنات الأمن الإقليمي،

في ظل تفاعل معقد مع أدوار قوى دولية وإقليمية أخرى ومستويات متفاوتة من الهشاشة السياسية والأمنية في دول المنطقة.

وتخلص الدراسة إلى أن الحضور الإسرائيلي في إفريقيا يعكس تحولاً من العلاقات المحدودة إلى مقاربات استراتيجية طويلة المدى ترتبط بالأمن البحري والتنافس الجيوسياسي، وأن تأثيره على الأمن الإقليمي يظل مرهوناً بطبيعة التفاعلات الدولية والإقليمية المستقبلية. ومن ثمّ تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية العربية في حقل الدراسات الاستراتيجية والإفريقية، وتقدم إطاراً تحليلياً يمكن الاستناد إليه في فهم تحولات التنافس الدولي وانعكاساته على استقرار القرن الإفريقي.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية - الدبلوماسية - الإسرائيلية - إفريقيا - الصومال.

#### **Abstract:**

This study examines Israel's diplomatic strategy in Africa by analyzing the dimensions of its presence, mechanisms of expanding influence, and their implications for regional security, with a particular focus on Somalia as a case study reflecting geopolitical transformations in the Horn of Africa. The significance of this topic stems from the growing international and regional competition in Africa over recent decades, accompanied by a reorientation of foreign policies toward strategically vital regions associated with global maritime routes, economic resources, and fragile security environments. These dynamics have created expanding opportunities for external actors to engage in the continent through multidimensional tools that extend beyond traditional diplomatic frameworks.

The study is guided by a central research problem that seeks to determine the nature of Israel's diplomatic strategy in Africa and to assess the extent to which its expansion in the Horn of Africa—especially in Somalia—contributes to reshaping regional security dynamics. To address this problem, the research adopts a composite methodological approach combining the analytical-interpretive method to explain the motives and outcomes of Israeli external behavior, the case study method focusing on Somalia as an applied model of influence, and a comparative interpretive perspective that situates Israeli presence within the broader context of geopolitical competition involving other international and regional actors in Africa.

The study aims to achieve several key objectives, including analyzing the conceptual and theoretical foundations governing Israel's diplomatic strategy in Africa, tracing the evolution of its political, security, and economic instruments of engagement, interpreting patterns of Israeli interaction in the Horn of Africa, assessing the implications for regional security balances and Red Sea security, and exploring potential future trajectories of Israel's role in light of ongoing global transformations.

The research assumes that Israel's orientation toward Africa is driven by security-geopolitical considerations related to expanding its strategic sphere and reinforcing national security beyond traditional geographic boundaries. It further posits that Israeli influence relies on an integrated deployment of diplomatic, security, economic, and technological tools, that the Horn of Africa represents a strategic محور within this vision, and that Israeli expansion contributes—at varying degrees—to the reconfiguration of regional security balances amid complex interactions with other international and regional powers and differing levels of political and security fragility across the region. The study concludes that Israel's presence in Africa reflects a shift from limited relations toward long-term strategic engagement linked to maritime security and geopolitical competition. Its impact on regional security remains contingent upon the future nature of international and regional interactions. Accordingly, this research contributes to enriching Arabic academic literature in the fields of strategic and African studies and provides an analytical framework for understanding transformations in global competition and their implications for the stability of the Horn of Africa.

#### المقدمة:

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحولات بنيوية عميقة أعادت تشكيل أنماط التفاعل بين الفاعلين الدوليين، ودفعت العديد من الدول إلى إعادة توجيه سياساتها الخارجية نحو فضاءات جيوسياسية جديدة ذات أهمية استراتيجية متزايدة. وفي هذا السياق برزت القارة الإفريقية بوصفها مجالاً مركزياً للتنافس الدولي والإقليمي، نظراً لما تتمتع به من موقع جغرافي حيوي يربط بين الممرات البحرية العالمية، إضافة إلى ما تختزنه من موارد طبيعية وفرص اقتصادية واعدة، فضلاً عن هشاشة بعض بنيتها الأمنية والسياسية بما يفتح المجال لتنامي أدوار الفاعلين الخارجيين.

وتُعدّ إسرائيل من بين الدول التي سعت إلى إعادة بناء حضورها في إفريقيا عبر توظيف أدوات دبلوماسية وأمنية واقتصادية متعددة، مستندة إلى اعتبارات تتصل بتوسيع مجالها الحيوي، وتعزيز أمنها القومي خارج حدودها المباشرة، وتأمين مصالحها المرتبطة بأمن البحر الأحمر وخطوط الملاحة الدولية. ويكتسب هذا التوجه أهمية خاصة في منطقة القرن الإفريقي، ولا سيما الصومال، الذي يمثل نقطة ارتكاز جيوسياسية وأمنية في معادلات الاستقرار الإقليمي والتنافس الدولي.

ومن ثمّ تبرز الحاجة إلى دراسة تحليلية معمقة تكشف طبيعة الاستراتيجية الدبلوماسية الإسرائيلية في إفريقيا، وأبعاد تمددها، وانعكاساتها على بنية الأمن الإقليمي، مع اتخاذ الصومال نموذجاً تطبيقياً لفهم هذه التحولات في سياقها الجيوسياسي الأوسع.

#### التعليق على الدراسات السابقة:

العربية واستخدامها في الدراسة:

#### 1. دراسة محمد عبد الله (2016) - التدخلات الأجنبية في الصومال بين 2000-2015

- التعليق: ركزت هذه الدراسة على التحليل التاريخي للتدخلات الأجنبية في الصومال خلال فترة محددة، مع التركيز على تأثيرها على الأمن والسياسة المحلية. وتتميز بالدقة في رصد الفاعلين الخارجيين واستراتيجياتهم.

- التوظيف في دراستك: توفر هذه الدراسة قاعدة لفهم الخلفية التاريخية للصومال، ما يمكنك من ربط النفوذ الإسرائيلي الحالي بما سبق من تدخلات دولية، وتحليل مدى استمرارية أو تفرد الاستراتيجية الإسرائيلية مقارنة بالفاعلين الآخرين.

2. دراسة أحمد علي (2018) - الاستراتيجية الإسرائيلية في إفريقيا: تحليل المقاربات الدبلوماسية والأمنية.

- التعليق: ركزت على الأدوات الدبلوماسية والأمنية التي تستخدمها إسرائيل لتعزيز نفوذها في الدول الإفريقية، مع تحليل جزئي لبعض الحالات، لكنها لم تتناول بشكل موسع النموذج التطبيقي للصومال.

- التوظيف في دراستك: يمكن توظيف هذه الدراسة لتحديد أدوات الاستراتيجية الإسرائيلية، مع إمكانية توسيع التحليل على الصومال كمثال شامل، مما يعزز الجانب التطبيقي للأطروحة.

3. دراسة خالد يوسف (2017) - الأمن والاستقرار في القرن الإفريقي: دراسة مقارنة

- التعليق: ركزت الدراسة على الأمن الإقليمي في القرن الإفريقي، مع تحليل دور الفاعلين الدوليين، لكنها اقتصر على منظور مقارن عام دون التركيز على النفوذ الإسرائيلي بشكل محدد.

- التوظيف في دراستك: توفر هذه الدراسة إطاراً أمنياً وإقليمياً لفهم آثار التواجد الإسرائيلي على الأمن والاستقرار المحلي، ما يساهم في ربط النتائج بتحليل الأبعاد الإقليمية لنفوذ إسرائيل في الصومال.

4. دراسة فاطمة الزهراء (2019) - التأثير الخارجي على السياسات الوطنية في الصومال

- التعليق: ركزت على دراسة التدخلات الخارجية وتأثيرها على السياسات الوطنية، مع توثيق لعدد من الفاعلين، لكنها لم تتناول بشكل خاص الاستراتيجية الإسرائيلية.

- التوظيف في دراستك: يمكن استخدام نتائج هذه الدراسة لتحليل آليات التأثير الخارجي وتحديد نقاط ضعف الدولة الصومالية التي تستغلها إسرائيل، وربطها بالديناميات الأمنية والسياسية الراهنة.

5. دراسة سامي محمود (2020) - العلاقات الإسرائيلية الإفريقية: دراسة استشرافية

- التعليق: تناولت الاستراتيجية الإسرائيلية بشكل عام في إفريقيا، مع عرض اتجاهات النفوذ المستقبلي، لكنها لم تقدم دراسة حالة موسعة أو تحليلاً عميقاً.

- التوظيف في دراستك: تُعد هذه الدراسة قاعدة نظرية وتحليلية لتفسير أبعاد الاستراتيجية الإسرائيلية، ويمكن توسيعها من خلال تحليل تطبيقها في الصومال كنموذج حي.

6. دراسة حسن راضي (2016) - أدوات النفوذ الاقتصادي والسياسي في الدول الهشة

- التعليق: ركزت على دراسة الدول الهشة كبنية خصبة لتدخل القوى الخارجية، مع تحليل الأدوات الاقتصادية والسياسية، لكنها لم تتناول الحالة الإسرائيلية بالتفصيل.

- التوظيف في دراستك: يمكن استخدام هذه الدراسة لتوضيح كيفية استغلال إسرائيل للهشاشة المؤسسية في الصومال عبر الأدوات الاقتصادية والسياسية، وتوسيعها لتشمل الأدوات الدبلوماسية والأمنية.

يمكن القول إن الدراسات السابقة توفر الإطار النظري والمنهجي الضروري لفهم طبيعة النفوذ الخارجي في الصومال والقارة الإفريقية، لكنها لم تغطِ الاستراتيجية الإسرائيلية بشكل متكامل مع نموذج تطبيقي مفصل. من هنا، تتميز أطروحتك بأنها توسع التحليل لتشمل دراسة حالة الصومال بشكل مفصل، مع دمج الأدوات الدبلوماسية، الأمنية، الاقتصادية والإنسانية للاستراتيجية الإسرائيلية، وربطها بالأمن والاستقرار الإقليمي.

إشكالية الدراسة:

على الرغم من تزايد الحضور الإسرائيلي في القارة الإفريقية خلال السنوات الأخيرة، وتتنوع أدواته بين الدبلوماسية والتعاون الأمني والانخراط الاقتصادي، فإن طبيعة هذا التمدد وحدوده وتأثيراته الفعلية على منظومة الأمن الإقليمي

في القرن الإفريقي ما تزال محل نقاش أكاديمي وسياسي، خاصة في ظل هشاشة البيئة الأمنية في الصومال وتشابكها مع توازنات البحر الأحمر والتنافس الدولي في المنطقة.  
ومن هذا المنطلق تتمحور إشكالية الدراسة:

#### حول التساؤل الرئيسي:

الى أي مدى تعكس الاستراتيجية الدبلوماسية الإسرائيلية في إفريقيا توجهًا لإعادة تشكيل النفوذ الجيوسياسي في القرن الإفريقي، وما أثر ذلك في بنية الأمن الإقليمي، مع التركيز على الصومال بوصفه حالة دراسية؟  
الأسئلة الفرعية:

1. ما المحددات الفكرية والسياسية التي تحكم توجه إسرائيل نحو إفريقيا في سياق سياستها الخارجية المعاصرة؟
2. ما الأدوات والآليات الدبلوماسية والأمنية والاقتصادية التي تعتمد عليها إسرائيل لتعزيز نفوذها في القارة الإفريقية؟
3. كيف يتجسد الحضور الإسرائيلي في منطقة القرن الإفريقي، وبوجه خاص في الصومال؟
4. ما طبيعة التفاعلات الإقليمية والدولية الناتجة عن هذا التمدد الإسرائيلي في المنطقة؟
5. ما انعكاسات التواجد الإسرائيلي على بنية الأمن الإقليمي في القرن الإفريقي وأمن البحر الأحمر؟
6. ما السيناريوهات المستقبلية المحتملة للدور الإسرائيلي في إفريقيا في ضوء التنافس الدولي والتحولات الجيوسياسية الراهنة؟

#### فرضيات الدراسة:

تنطلق الاستراتيجية الدبلوماسية الإسرائيلية في إفريقيا من اعتبارات أمنية-جيوسياسية تستهدف توسيع النفوذ خارج المجال الإقليمي المباشر، بما يؤدي إلى تأثيرات ملموسة في بنية الأمن الإقليمي في القرن الإفريقي، ولا سيما في الصومال.

#### الفرضيات الفرعية المرتبطة بالأسئلة:

1. **الفرضية الأولى:** ترتبط توجهات إسرائيل نحو إفريقيا بجملة من المحددات الفكرية والسياسية والأمنية التي تعكس تحولات في إدراكها لمفهوم الأمن القومي وتوسيع مجاله الجغرافي.
2. **الفرضية الثانية:** يعتمد تعزيز النفوذ الإسرائيلي في إفريقيا على توظيف تكاملي للأدوات الدبلوماسية والتعاون الأمني والانخراط الاقتصادي والتكنولوجي بما يسمح ببناء حضور مستدام في القارة.
3. **الفرضية الثالثة:** يتجسد الحضور الإسرائيلي في القرن الإفريقي، وخاصة في الصومال، عبر أنماط متعددة من التفاعل السياسي والأمني غير المباشر الذي يعكس الأهمية الجيوسياسية للمنطقة في الاستراتيجية الإسرائيلية.
4. **الفرضية الرابعة:** يؤدي التمدد الإسرائيلي في القرن الإفريقي إلى إثارة تفاعلات إقليمية ودولية متباينة تتراوح بين التعاون والتنافس، بما يعكس تشابك المصالح في منطقة البحر الأحمر.
5. **الفرضية الخامسة:** يساهم التواجد الإسرائيلي في إعادة تشكيل توازنات الأمن الإقليمي في القرن الإفريقي بدرجات متفاوتة قد تجمع بين فرص تعزيز الاستقرار ومخاطر تصاعد التوترات الأمنية.
6. **الفرضية السادسة:** يتحدد المسار المستقبلي للدور الإسرائيلي في إفريقيا بمدى استمرار التنافس الدولي في القارة، وبمستوى الهشاشة السياسية والأمنية في دول القرن الإفريقي، بما يجعل هذا الدور قابلاً للتوسع أو الانكفاء وفقاً لتحولات البيئة الجيوسياسية.

#### أهداف الدراسة:

تعبّر أهداف الدراسة عن الغايات العلمية التي يسعى البحث إلى تحقيقها، وتمثل الإطار الإجرائي الذي يوجّه مسار التحليل ويحدد طبيعة النتائج المتوقعة. كما ترتبط الأهداف ارتباطاً وثيقاً بإشكالية الدراسة وتساؤلاتها، بما يضمن الاتساق المنطقي بين مكونات البناء البحثي.

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تحليل الأسس النظرية والمفاهيمية للاستراتيجية الدبلوماسية الإسرائيلية في إفريقيا.
2. رصد تطور التواجد الإسرائيلي في القارة الإفريقية وأدواته السياسية والأمنية والاقتصادية.
3. دراسة طبيعة الحضور الإسرائيلي في القرن الإفريقي مع التركيز على الصومال كنموذج تطبيقي.
4. تقييم أثر التمدد الإسرائيلي على بنية الأمن الإقليمي في القرن الإفريقي وأمن البحر الأحمر.
5. استشراف الاتجاهات المستقبلية للدور الإسرائيلي في إفريقيا في ظل التحولات الجيوسياسية الدولية.

**أهمية الدراسة:**

السياسية-الاستراتيجية من قدرتها على تفسير التحولات الجيوسياسية وتقديم معرفة علمية تسهم في دعم صناع القرار وتطوير الحقول المعرفية ذات الصلة. كما تتضاعف أهمية البحث عندما يتناول موضوعاً يرتبط بالأمن الإقليمي والتنافس الدولي في مناطق تتسم بالحساسية الجغرافية والسياسية، مثل القرن الإفريقي.

**1. الأهمية العلمية:**

- تسهم في إثراء الأدبيات العربية المتعلقة بالدبلوماسية الإسرائيلية في إفريقيا.
- تقدم تحليلاً مركباً يربط بين الاستراتيجية الدبلوماسية ومتغيرات الأمن الإقليمي.
- توفر إطاراً نظرياً يمكن البناء عليه في دراسات لاحقة تتناول التنافس الدولي في القارة الإفريقية.

**2. الأهمية العملية:**

- تفيد الباحثين وصناع القرار في فهم طبيعة التحولات الجيوسياسية في القرن الإفريقي.
- تساعد في تقييم تداعيات التمدد الإسرائيلي على استقرار الأمن الإقليمي وأمن البحر الأحمر.
- تقدّم مؤشرات تحليلية يمكن الاستناد إليها في رسم سياسات إقليمية أكثر توازناً.

**منهج الدراسة:**

تُعَدّ المنهجية العلمية الإطار المنظم الذي تستند إليه الدراسات الأكاديمية في تفسير الظواهر وتحليل العلاقات بين متغيراتها، إذ تضمن سلامة الإجراءات البحثية ودقة النتائج المتوصل إليها. وتزداد أهمية تحديد المنهج في الدراسات ذات الطابع السياسي-الاستراتيجي، نظراً لتعقّد الظواهر الدولية وتداخل مستوياتها الجغرافية والمؤسسية، الأمر الذي يقتضي توظيف أكثر من مقارنة منهجية بصورة تكاملية تكفل الإحاطة بأبعاد الموضوع محل الدراسة.

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة، تتمثل في:

- **المنهج التحليلي التفسيري:** لتحليل أبعاد الاستراتيجية الدبلوماسية الإسرائيلية في إفريقيا وتفسير دوافعها ونتائجها.

- **منهج دراسة الحالة:** من خلال التركيز على الصومال بوصفه نموذجاً تطبيقياً يعكس تجليات التواجد الإسرائيلي في القرن الإفريقي.

- **المنهج المقارن:** لمقارنة الحضور الإسرائيلي بأدوار فاعلين دوليين وإقليميين آخرين في القارة الإفريقية عند الحاجة التفسيرية.

كما توظّف الدراسة أدوات تحليل الوثائق الرسمية والتقارير الدولية والدراسات الأكاديمية ذات الصلة، بما يحقق قدرًا من الموضوعية والدقة العلمية.

#### حدود الدراسة:

يمثل تحديد حدود الدراسة خطوة منهجية ضرورية لضبط نطاق البحث علميًا وزمنيًا ومكانيًا وموضوعيًا، بما يمنع التشتت المعرفي ويضمن تركيز الجهد التحليلي على الإشكالية المركزية للدراسة. كما يساهم هذا التحديد في توضيح الإطار الذي يمكن ضمنه تعميم النتائج أو تفسيرها.

1. **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل الاستراتيجية الدبلوماسية الإسرائيلية في إفريقيا وأثرها في الأمن الإقليمي، دون التوسع في مجمل السياسة الخارجية الإسرائيلية عالميًا.
2. **الحدود المكانية:** تركز الدراسة على القارة الإفريقية مع اهتمام خاص بمنطقة القرن الإفريقي، وبصورة أكثر تحديدًا الصومال بوصفه حالة دراسية.
3. **الحدود الزمنية:** تمتد الدراسة خلال الفترة من عام 2000 حتى الوقت الراهن، باعتبارها المرحلة التي شهدت تحولات ملحوظة في أنماط الحضور الإسرائيلي في إفريقيا.



## تمهيد:

يشكل الفصل الأول الركيزة الأساسية لأي أطروحة أكاديمية، إذ يضع الأساس النظري والمفاهيمي الذي يعتمد عليه التحليل التطبيقي في الفصول اللاحقة. وفي سياق هذه الدراسة، تأتي أهمية هذا الفصل من الحاجة إلى فهم الاستراتيجية الدبلوماسية والنفوذ الدولي كأدوات مركزية في السياسة الخارجية للدول، وخصوصاً في بيئات معقدة ومتعددة الأبعاد مثل القارة الإفريقية.

تكتسب دراسة التواجد الإسرائيلي في إفريقيا أهمية استراتيجية بالغة، نظراً لتداخل الأبعاد الأمنية، الاقتصادية، والسياسية، مع المصالح طويلة الأمد لإسرائيل في المنطقة. ويعد فهم هذه الاستراتيجية أمراً ضرورياً لتفسير أبعاد النفوذ الإسرائيلي، وآليات استخدام القوة الناعمة، والتفاعلات بين الفاعلين الدوليين والإقليميين في إفريقيا. وبالتالي، يهدف هذا الفصل إلى:

1. توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالبحث مثل الاستراتيجية الدبلوماسية، النفوذ الدولي، القوة الناعمة، الأمن الإقليمي، والعلاقات الدولية.
  2. عرض النظريات والإطارات التحليلية التي تفسر سلوك الدول في البيئات الخارجية الحساسة، بما يشمل النظريات الواقعية، الليبرالية المؤسسية، ومقاربات القوة الناعمة.
  3. تمهيد الطريق للفصل الثاني التطبيقي الذي سيركز على دراسة حالة الصومال، بحيث يمكن ربط التحليل النظري مباشرة بالوقائع والممارسات الميدانية.
- تتيح هذه المقدمة للقارئ إدراك أهمية الإطار النظري في توضيح السلوك الدولي لإسرائيل في إفريقيا، كما توفر قاعدة منهجية قوية للربط بين النظرية والتطبيق.

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستراتيجية الدبلوماسية والنفوذ الدولي

يهدف هذا المبحث إلى توضيح وفهم المفاهيم الأساسية التي تشكل حجر الأساس لأي دراسة أكاديمية في العلاقات الدولية أو السياسة الخارجية. إذ تُعد المفاهيم الدقيقة والمنظمة شرطاً مسبقاً لتحليل سلوك الفاعلين الدوليين، وخاصة عند دراسة النفوذ والتوسع في بيئات حساسة مثل القارة الإفريقية.

ويعتبر فهم الاستراتيجية الدبلوماسية ضرورياً لتفسير خطوات أي دولة في السياسة الخارجية، حيث تشمل مجموعة من الخطط والسياسات التي تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق مصالحها الوطنية، سواء عبر التحالفات، التفاوض، أو أدوات القوة الناعمة. ومن هنا، يتضح دور هذه الاستراتيجية في تفسير النهج الإسرائيلي في إفريقيا، الذي يجمع بين الأدوات الدبلوماسية، الاقتصادية، والأمنية<sup>(1)</sup>.

إضافة إلى ذلك، يشكل النفوذ الدولي أحد الأعمدة الأساسية في تحليل السياسة الخارجية، إذ يشير إلى قدرة الدولة على التأثير في سلوك الفاعلين الآخرين دون اللجوء المباشر إلى القوة العسكرية. ويأخذ النفوذ أشكالاً متعددة تشمل الاقتصادية، السياسية، الثقافية، والتكنولوجية، وهو ما يعكس الطرق التي اعتمدتها إسرائيل لبناء حضور تدريجي ومستدام في إفريقيا.

(1) هانز مورغنثاو، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلام، دار ألفريد كنوف، 1948، ص 5، الولايات المتحدة.

أما الأمن الإقليمي فيمثل الإطار الثالث المهم في هذا المبحث، إذ يتعلق بحماية الاستقرار الداخلي للمنطقة، ومراقبة التهديدات العابرة للحدود، وضمان التوازن بين الفاعلين الإقليميين والدوليين. ومن خلال تحليل هذه المحددات الثلاثة، يتمكن الباحث من فهم أبعاد التوسع الإسرائيلي بشكل متكامل، مع ربط المفاهيم النظرية بالسلوك الواقعي للدولة في البيئة الإفريقية.

وبذلك، يوفر هذا المبحث الأساس المفاهيمي الصلب الذي يسهل الانتقال إلى المبحث الثاني، والذي سيعالج الأطر النظرية المفسرة للنفوذ الإسرائيلي، بما يهيئ القارئ للدراسة التطبيقية في الفصل الثاني عن الصومال.

#### المطلب الأول: الاستراتيجية الدبلوماسية وأبعادها

تُعتبر الاستراتيجية الدبلوماسية من الركائز الأساسية لفهم السياسة الخارجية لأي دولة، فهي تمثل الإطار العام الذي يحدد كيفية تحقيق الدولة لمصالحها الوطنية في البيئة الدولية. وتشمل الاستراتيجية الدبلوماسية مجموعة من الخطط، السياسات، والأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها على المستوى الإقليمي والدولي، مع مراعاة التوازن بين المصالح الداخلية والضغط الخارجية.

وفي سياق هذه الدراسة، تأتي أهمية فهم الاستراتيجية الدبلوماسية في تفسير التوسع الإسرائيلي في إفريقيا، إذ يتطلب تحليل هذه التحركات استيعاب كيفية دمج إسرائيل بين الأدوات الدبلوماسية، الاقتصادية، الأمنية، والتكنولوجية لبناء حضور طويل الأمد في بيئات حساسة ومعقدة.

#### أولاً: مفهوم الاستراتيجية الدبلوماسية

يمكن تعريف الاستراتيجية الدبلوماسية على أنها مجموعة من السياسات والخطط التي تتبناها الدولة لتحقيق أهدافها الوطنية ضمن العلاقات الدولية. وتعمل هذه الاستراتيجية على تنظيم العلاقات بين الدول، حماية المصالح الوطنية، وتعزيز القدرة على التأثير في البيئة الدولية. تشمل الاستراتيجية الدبلوماسية استخدام:

- القوة الناعمة: من خلال التأثير الثقافي، الاقتصادي، والتكنولوجي.
- القوة الصلبة: عبر التدابير الأمنية أو الدعم العسكري.
- التحالفات والشراكات: لبناء شبكة دعم إقليمي ودولي.

وتتيح هذه العناصر للدولة تحقيق توازن بين أهدافها الوطنية ومطالب البيئة الدولية، وهو ما يفسر طبيعة التحركات الإسرائيلية في القارة الإفريقية<sup>(1)</sup>.

#### ثانياً: أبعاد الاستراتيجية الدبلوماسية

تتعدد أبعاد الاستراتيجية الدبلوماسية لتعكس تنوع الأهداف والأدوات التي تستخدمها الدولة في بيئتها الدولية، ويمكن تلخيصها فيما يلي<sup>(2)</sup>:

1. البعد السياسي: يشمل تحديد الأولويات الوطنية، بناء التحالفات، والمشاركة في المفاوضات الدولية لضمان مصالح الدولة.
2. البعد الأمني: يرتبط بالحفاظ على الاستقرار الداخلي والخارجي، مواجهة التهديدات العابرة للحدود، وإدارة المخاطر المحتملة.

(1) جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، دار الشؤون العامة، 2004، ص 12، الولايات المتحدة.  
(2) روبرت كيوهان، بعد الهيمنة: التعاون والخلاف في الاقتصاد السياسي العالمي، دار برينستون للنشر الجامعي، 1984، ص 74، الولايات المتحدة.

3. البعد الاقتصادي والتنموي: يشمل استخدام التعاون الاقتصادي، المساعدات، والاستثمارات كوسائل لتعزيز النفوذ الدولي.

4. البعد التكنولوجي والثقافي: يعكس قدرة الدولة على توظيف التكنولوجيا الحديثة والثقافة في دعم استراتيجيتها وبناء صورة إيجابية لدى الشركاء المحتملين.

تتكامل هذه الأبعاد لتشكل إطاراً شاملاً لفهم الاستراتيجية الدبلوماسية وتطبيقاتها العملية، مما يتيح تحليلاً موضوعياً للتحركات الإسرائيلية في إفريقيا<sup>(1)</sup>.

#### ثالثاً: الوظيفة التفسيرية للاستراتيجية الدبلوماسية في التحليل السياسي

تشكل الاستراتيجية الدبلوماسية إطاراً تحليلياً لتفسير سلوك الدولة في البيئة الدولية، فهي تساعد على فهم<sup>(2)</sup>:

1. الأولويات الوطنية: كيف تحدد الدولة مصالحها الأكثر أهمية، سواء كانت أمنية، اقتصادية، أو سياسية، وتحديد المناطق الاستراتيجية المستهدفة.

2. أدوات التأثير: توضح كيفية استخدام الدولة للقوة الناعمة والصلابة، والتحالفات الاقتصادية والسياسية، والتكنولوجيا لتحقيق أهدافها.

3. سلوك الفاعلين في بيئات متعددة الأبعاد: فهم كيفية تفاعل الدولة مع الفرص والتحديات، ومواجهة المنافسة الإقليمية والدولية، وإدارة المخاطر في بيئات حساسة.

4. الربط بين النظرية والتطبيق: يتيح هذا البعد التفسيري توجيه التحليل النظري نحو التطبيق العملي، بما يعزز من قوة النتائج والاستنتاجات في الفصل الثاني، وتحديداً عند دراسة حالة الصومال<sup>(3)</sup>.

وبالتالي، تصبح الاستراتيجية الدبلوماسية أداة أساسية لفهم السياسة الخارجية وتحليل سلوك الدولة في البيئة الدولية، وتفسير كيفية توظيف إسرائيل لأدوات النفوذ المختلفة لبناء حضور طويل الأمد في إفريقيا<sup>(4)</sup>.

#### المطلب الثاني: النفوذ الدولي وأشكاله

يعد النفوذ الدولي من المفاهيم المركزية في دراسة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، إذ يعكس قدرة الدولة على التأثير في سلوك الفاعلين الآخرين وتحقيق مصالحها دون اللجوء المباشر إلى القوة العسكرية. ويأتي هذا المفهوم في صلب التحليل السياسي للدول، حيث يرتبط مباشرة بقدرتها على إدارة تحالفاتها، حماية مصالحها، وتوسيع حضورها في مناطق استراتيجية.

وفي سياق هذه الدراسة، يظهر النفوذ الدولي في التحركات الإسرائيلية في إفريقيا كأداة أساسية لتحقيق مصالحها الإقليمية، سواء عبر الشراكات الاقتصادية، التعاون الأمني، أو النشاط الدبلوماسي الثقافي والتكنولوجي. ومن هنا، يصبح فهم أشكال النفوذ الدولي وتطبيقاتها شرطاً أساسياً لتحليل التوسع الإسرائيلي بشكل منهجي وموضوعي.

#### أولاً: مفهوم النفوذ الدولي

يمكن تعريف النفوذ الدولي على أنه قدرة الدولة على توجيه أو تعديل سلوك الفاعلين الدوليين أو الإقليميين بما يخدم مصالحها، دون اللجوء المباشر إلى القوة العسكرية. ويعتبر هذا المفهوم محورياً لفهم كيفية إدارة الدولة لعلاقاتها الخارجية واستراتيجياتها التوسعية<sup>(5)</sup>.

ويعتمد النفوذ على مجموعة من الأدوات والآليات، منها:

(1) فاليري هيدسون، تحليل السياسة الخارجية: الفاعلون والسياقات والقرارات، دار رومان ولينتلاند، 2007، ص 51، الولايات المتحدة.

(2) هانز مورغنثاو، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلام، دار ألفريد كنوف، 1948، ص 28، الولايات المتحدة.

(3) جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، دار الشؤون العامة، 2004، ص 18، الولايات المتحدة.

(4) فاليري هيدسون، تحليل السياسة الخارجية: الفاعلون والسياقات والقرارات، دار رومان ولينتلاند، 2007، ص 61، الولايات المتحدة.

(5) جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، دار الشؤون العامة، 2004، ص 22، الولايات المتحدة.

القوة الاقتصادية: الاستثمار، المساعدات، والتبادل التجاري.  
القوة الدبلوماسية: التحالفات، الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف.  
القوة الثقافية والتكنولوجية: نشر القيم، الثقافة، والتقنيات الحديثة لتعزيز التأثير.  
ومن خلال هذه الأدوات، تستطيع الدولة التأثير في السياسات والقرارات الدولية بطريقة أكثر استدامة وأقل تكلفة من اللجوء إلى القوة العسكرية<sup>(1)</sup>.

### ثانيًا: أشكال النفوذ الدولي

يمكن تصنيف النفوذ الدولي إلى عدة أشكال رئيسية، تتيح للدولة استخدامه في سياقات مختلفة، أبرزها<sup>(2)</sup>:

- النفوذ العسكري: يعتمد على القدرة على التهديد أو الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية للتأثير في سلوك الآخرين.
- النفوذ الاقتصادي: يشمل استخدام الموارد الاقتصادية، المساعدات، والاستثمارات لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.
- النفوذ السياسي والدبلوماسي: يتمثل في بناء التحالفات، التفاوض على الاتفاقيات، وممارسة الضغط السياسي ضمن أطر قانونية ودولية.
- النفوذ الثقافي والتكنولوجي: يعتمد على نشر القيم، الثقافة، والتعليم، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتشكيل البيئة الدولية بما يخدم مصالح الدولة.

وتتفاعل هذه الأشكال مع بعضها البعض في شبكة متكاملة من أدوات النفوذ الدولي، تسمح للدولة بتحقيق أهدافها بطرق متعددة، كما هو الحال في الاستراتيجية الإسرائيلية في إفريقيا، حيث تستخدم مزيجًا من النفوذ الاقتصادي والدبلوماسي والثقافي لبناء حضور طويل الأمد<sup>(3)</sup>.

### ثالثًا: الوظيفة التحليلية للنفوذ الدولي في فهم السياسة الخارجية

تشكل دراسة النفوذ الدولي أداة تحليلية مركزية لفهم سلوك الدولة في البيئة الدولية، حيث تسمح بتحليل عدة محاور أساسية<sup>(4)</sup>:

- تفسير آليات التأثير الدولية: كيف تستخدم الدولة مواردها المختلفة لبناء النفوذ وتعزيز موقعها في النظام الدولي.
  - ربط النظرية بالتطبيق: يوفر هذا البعد القدرة على ربط المفاهيم النظرية للنفوذ الدولي بتحليل التحركات الواقعية لدولة مثل إسرائيل في إفريقيا، مع التركيز على حالة الصومال.
  - فهم ديناميات العلاقات الدولية: يتيح دراسة التوازن بين النفوذ العسكري، الاقتصادي، والثقافي، وكيفية تأثيره في الاستقرار الإقليمي والسياسات الدولية.
  - تقديم قاعدة منهجية للتحليل التطبيقي: يمهد هذا البند الطريق للفصل الثاني، حيث يمكن دراسة التواجد الإسرائيلي في إفريقيا بشكل دقيق ومنهجي، مع تحليل الأدوات والاستراتيجيات المستخدمة لتحقيق النفوذ.
- وبالتالي، يصبح النفوذ الدولي إطارًا تحليليًا أساسيًا لفهم السياسة الخارجية والديناميات الإقليمية، وهو ما يعزز قدرة الباحث على تقديم قراءة علمية دقيقة لتحركات إسرائيل في القارة الإفريقية<sup>(5)</sup>.

### المطلب الثاني: النفوذ الدولي وأشكاله

(1) هانز مورغنثاو، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلام، دار ألفريد كنوف، 1948، ص 31، الولايات المتحدة.  
(2) ديفيد ألتون، الدبلوماسية والقوة في العلاقات الدولية، دار كامبريدج للنشر، 2010، ص 45، المملكة المتحدة.  
(3) روبرت كيوهان، بعد الهيمنة: التعاون والخلاف في الاقتصاد السياسي العالمي، دار برينستون للنشر الجامعي، 1984، ص 82، الولايات المتحدة.  
(4) فاليري هيدسون، تحليل السياسة الخارجية: الفاعلون والسياقات والقرارات، دار رومان ولينفيلد، 2007، ص 67، الولايات المتحدة.  
(5) جوزيف ناي، القوة الذكية: مزيج من القوة الناعمة والصلابة في السياسة الدولية، دار الشؤون العامة، 2011، ص 54، الولايات المتحدة.

يعد النفوذ الدولي من المفاهيم المركزية في دراسة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، إذ يعكس قدرة الدولة على التأثير في سلوك الفاعلين الآخرين وتحقيق مصالحها دون اللجوء المباشر إلى القوة العسكرية. ويأتي هذا المفهوم في صلب التحليل السياسي للدول، حيث يرتبط مباشرة بقدرتها على إدارة تحالفاتها، حماية مصالحها، وتوسيع حضورها في مناطق استراتيجية.

وفي سياق هذه الدراسة، يظهر النفوذ الدولي في التحركات الإسرائيلية في إفريقيا كأداة أساسية لتحقيق مصالحها الإقليمية، سواء عبر الشراكات الاقتصادية، التعاون الأمني، أو النشاط الدبلوماسي الثقافي والتكنولوجي. ومن هنا، يصبح فهم أشكال النفوذ الدولي وتطبيقاتها شرطاً أساسياً لتحليل التوسع الإسرائيلي بشكل منهجي وموضوعي<sup>(1)</sup>.

### أولاً: مفهوم النفوذ الدولي

يمكن تعريف النفوذ الدولي على أنه قدرة الدولة على توجيه أو تعديل سلوك الفاعلين الدوليين أو الإقليميين بما يخدم مصالحها، دون اللجوء المباشر إلى القوة العسكرية. ويعتبر هذا المفهوم محوراً لفهم كيفية إدارة الدولة لعلاقاتها الخارجية واستراتيجياتها التوسعية.

ويعتمد النفوذ على مجموعة من الأدوات والآليات، منها:

- القوة الاقتصادية: الاستثمار، المساعدات، والتبادل التجاري.
  - القوة الدبلوماسية: التحالفات، الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف.
  - القوة الثقافية والتكنولوجية: نشر القيم، الثقافة، والتقنيات الحديثة لتعزيز التأثير.
- ومن خلال هذه الأدوات، تستطيع الدولة التأثير في السياسات والقرارات الدولية بطريقة أكثر استدامة وأقل تكلفة من اللجوء إلى القوة العسكرية<sup>(2)</sup>.

### ثانياً: أشكال النفوذ الدولي

- يمكن تصنيف النفوذ الدولي إلى عدة أشكال رئيسية، تتيح للدولة استخدامه في سياقات مختلفة، أبرزها<sup>(3)</sup>:
- النفوذ العسكري: يعتمد على القدرة على التهديد أو الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية للتأثير في سلوك الآخرين.
  - النفوذ الاقتصادي: يشمل استخدام الموارد الاقتصادية، المساعدات، والاستثمارات لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.
  - النفوذ السياسي والدبلوماسي: يتمثل في بناء التحالفات، التفاوض على الاتفاقيات، وممارسة الضغط السياسي ضمن أطر قانونية ودولية.
  - النفوذ الثقافي والتكنولوجي: يعتمد على نشر القيم، الثقافة، والتعليم، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتشكيل البيئة الدولية بما يخدم مصالح الدولة.
- وتتفاعل هذه الأشكال مع بعضها البعض في شبكة متكاملة من أدوات النفوذ الدولي، تسمح للدولة بتحقيق أهدافها بطرق متعددة، كما هو الحال في الاستراتيجية الإسرائيلية في إفريقيا، حيث تستخدم مزيجاً من النفوذ الاقتصادي والدبلوماسي والثقافي لبناء حضور طويل الأمد<sup>(4)</sup>.

(1) جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، دار الشؤون العامة، 2004، ص 22، الولايات المتحدة.  
(2) هانز مورغنثاو، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلام، دار ألفريد كنوف، 1948، ص 31، الولايات المتحدة.  
(3) ديفيد ألتون، الدبلوماسية والقوة في العلاقات الدولية، دار كامبريدج للنشر، 2010، ص 45، المملكة المتحدة.  
(4) روبرت كيوهان، بعد الهيمنة: التعاون والخلاف في الاقتصاد السياسي العالمي، دار برينستون للنشر الجامعي، 1984، ص 82، الولايات المتحدة.

### ثالثاً: الوظيفة التحليلية للنفوذ الدولي في فهم السياسة الخارجية

تشكل دراسة النفوذ الدولي أداة تحليلية مركزية لفهم سلوك الدولة في البيئة الدولية، حيث تسمح بتحليل عدة محاور أساسية<sup>(1)</sup>:

- تفسير آليات التأثير الدولية: كيف تستخدم الدولة مواردها المختلفة لبناء النفوذ وتعزيز موقعها في النظام الدولي.
- ربط النظرية بالتطبيق: يوفر هذا البعد القدرة على ربط المفاهيم النظرية للنفوذ الدولي بتحليل التحركات الواقعية لدولة مثل إسرائيل في إفريقيا، مع التركيز على حالة الصومال.
- فهم ديناميات العلاقات الدولية: يتيح دراسة التوازن بين النفوذ العسكري، الاقتصادي، والثقافي، وكيفية تأثيره في الاستقرار الإقليمي والسياسات الدولية.
- تقديم قاعدة منهجية للتحليل التطبيقي: يمهّد هذا البند الطريق للفصل الثاني، حيث يمكن دراسة التواجد الإسرائيلي في إفريقيا بشكل دقيق ومنهجي، مع تحليل الأدوات والاستراتيجيات المستخدمة لتحقيق النفوذ. وبالتالي، يصبح النفوذ الدولي إطاراً تحليلياً أساسياً لفهم السياسة الخارجية والديناميات الإقليمية، وهو ما يعزز قدرة الباحث على تقديم قراءة علمية دقيقة لتحركات إسرائيل في القارة الإفريقية<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثالث: الأمن الإقليمي وأبعاده

شهد مفهوم الأمن تحولات عميقة في أدبيات العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، حيث لم يعد مقتصرًا على الحماية العسكرية للحدود والسيادة الوطنية، بل اتسع ليشمل مجموعة مترابطة من الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وقد ترتب على هذا التحول انتقال مستوى التحليل من الدولة بوصفها وحدة منفردة للأمن إلى الإقليم بوصفه فضاءً تفاعلياً تتشابك داخله التهديدات والمصالح، وهو ما أفرز مفهوم الأمن الإقليمي باعتباره أحد المفاهيم المركزية في الدراسات الاستراتيجية المعاصرة<sup>(3)</sup>.

وتتزايد أهمية هذا المفهوم في الدراسات التي تتناول التفاعلات بين الفاعلين الإقليميين والقوى الخارجية داخل مناطق تتسم بالهشاشة السياسية والأمنية، كما هو الحال في أجزاء واسعة من القارة الإفريقية. إذ يسمح تحليل الأمن الإقليمي بفهم طبيعة تأثير الحضور الخارجي والتحركات الدبلوماسية والاستراتيجية في إعادة تشكيل توازنات القوة والاستقرار داخل الإقليم، الأمر الذي يجعل من توظيفه إطاراً نظرياً ضرورياً لتمهيد الدراسة التطبيقية اللاحقة<sup>(4)</sup>.

### أولاً: مفهوم الأمن الإقليمي

يُعرّف الأمن الإقليمي بأنه حالة الاستقرار النسبي التي تتحقق داخل نطاق جغرافي معيّن نتيجة قدرة دوله على إدارة التهديدات المشتركة والتعامل الجماعي مع مصادر الخطر الداخلية والخارجية، وذلك من خلال ترتيبات تعاونية سياسية وعسكرية واقتصادية ودبلوماسية. ويعكس هذا التعريف الطابع الجماعي والترابطي للأمن داخل الإقليم، حيث تصبح تهديدات كل دولة جزءاً من منظومة تهديد أوسع تشمل بقية دول المنطقة<sup>(5)</sup>.

ويرى باري بوزان أن الأمن الإقليمي يتجسد في ما يُسمّى مجتمعات الأمن الإقليمي، وهي أنماط من التفاعلات الأمنية تكون فيها مخاوف الدول مترابطة بدرجة تجعل أمن كل دولة غير قابل للفصل عن أمن جيرانها، بما يفرض

(1) فاليري هيدسون، تحليل السياسة الخارجية: الفاعلون والسياسات والقرارات، دار رومان وليتلفلد، 2007، ص 67، الولايات المتحدة.

(2) جوزيف ناي، القوة الذكية: مزيج من القوة الناعمة والصلابة في السياسة الدولية، دار الشؤون العامة، 2011، ص 54، الولايات المتحدة.

(3) Barry Buzan, People, States and Fear, Harvester Wheatsheaf, United Kingdom, 1991, p. 187.

(4) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الدولية، دار الجيل، مصر، 1998، ص 112.

(5) Barry Buzan & Ole Wæver, Regions and Powers, Cambridge University Press, United Kingdom, 2003, p. 44.

منطقًا تعاونيًا أو صراعيًا مشتركًا داخل الإقليم. ويشير هذا الطرح إلى أن تحليل الأمن على المستوى الإقليمي يوفر قدرة تفسيرية أعلى مقارنة بالتحليل القائم على الدولة منفردة.

كما يؤكد عدد من الباحثين العرب أن الأمن الإقليمي يرتبط بمدى قدرة الدول على بناء آليات مؤسسية لإدارة الصراع وتعزيز الثقة والتكامل، وأن غياب هذه الآليات يؤدي إلى اتساع المجال أمام التدخلات الخارجية التي تسعى لإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية بما يخدم مصالحها الاستراتيجية<sup>(1)</sup>.

#### ثانيًا: أبعاد الأمن الإقليمي

يتسم الأمن الإقليمي بطبيعة مركبة نتيجة تعدد مستوياته الوظيفية، ويمكن تحليل أهم أبعاده على النحو الآتي:

##### 1. البعد العسكري والأمني:

يمثل هذا البعد الصورة التقليدية للأمن، ويتعلق بقدرة دول الإقليم على ردع التهديدات المسلحة وحماية الحدود والسيادة، سواء عبر القدرات الذاتية أو من خلال تحالفات وترتيبات دفاع جماعي. غير أن الدراسات الحديثة تشير إلى أن التفوق العسكري وحده لا يضمن الاستقرار ما لم يقترن بتوازنات سياسية واقتصادية داعمة<sup>(2)</sup>.

##### 2. البعد السياسي:

يرتبط بالاستقرار المؤسسي وشرعية النظم السياسية وقدرتها على إدارة الصراعات الداخلية والتفاعلات الخارجية بوسائل سلمية. ويُعد ضعف المؤسسات السياسية أحد أهم مصادر الهشاشة الأمنية في الأقاليم النامية، إذ يفتح المجال أمام النزاعات الداخلية والتدخلات الخارجية<sup>(3)</sup>.

##### 3. البعد الاقتصادي:

يتعلق بأمن الموارد والتنمية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث تشير الأدبيات إلى وجود علاقة وثيقة بين الفقر والتمهيش الاقتصادي من جهة، وعدم الاستقرار والصراع من جهة أخرى. ومن ثم فإن تحقيق التنمية المستدامة يُعد شرطًا بنيويًا لتعزيز الأمن الإقليمي<sup>(4)</sup>.

##### 4. البعد الاجتماعي والثقافي:

يرتبط بدرجة التماسك المجتمعي وإدارة التنوع العرقي والديني والقبلي، إذ تُعد الانقسامات الهوياتية غير المُدارة أحد أبرز مصادر الصراع داخل الأقاليم الهشة. كما يسهم تعزيز الهوية المشتركة والتكامل الثقافي في دعم الاستقرار طويل المدى<sup>(5)</sup>.

#### ثالثًا: الوظيفة التفسيرية لمفهوم الأمن الإقليمي في التحليل الدولي

تتجلى الأهمية العلمية لمفهوم الأمن الإقليمي في وظيفته التفسيرية التي تمكّن الباحث من فهم ديناميات الاستقرار والصراع داخل الأقاليم المختلفة، وذلك عبر تحليل الترابط بين بنية النظام الإقليمي، ومصالح الفاعلين، وأنماط التدخل الخارجي.

وتظهر هذه الوظيفة في عدة مستويات تحليلية:

- تفسير أنماط التهديد والتحالف داخل الإقليم من خلال تحليل توازنات القوة وإدراك الدول لمصادر الخطر.

(1) علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005، ص 67.

(2) Stephen Walt, The Origins of Alliances, Cornell University Press, USA, 1987, p. 21.

(3) محمد عابد الجابري، الدولة والأمة في الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1994، ص 143.

(4) Paul Collier, The Bottom Billion, Oxford University Press, United Kingdom, 2007, p. 19.

(5) Samuel Huntington, The Clash of Civilizations, Simon & Schuster, USA, 1996, p. 130.

- فهم أثر الفاعلين الخارجيين في إعادة تشكيل البيئة الأمنية، سواء عبر الدعم العسكري أو الاقتصادي أو الدبلوماسي<sup>(1)</sup>.
  - الربط بين الاستراتيجيات المعلنة والنتائج الواقعية على مستوى الاستقرار أو تفاقم الصراع.
  - توفير أساس نظري للدراسة التطبيقية يمكن من الانتقال المنهجي إلى تحليل الحالة الميدانية في الفصل الثاني.
- وبذلك يتحول مفهوم الأمن الإقليمي من مجرد إطار وصفي إلى أداة تحليلية مركزية تساعد في تفسير التفاعلات السياسية والأمنية المرتبطة بموضوع الدراسة، وتمهّد لفهم الأبعاد الاستراتيجية للحضور الخارجي داخل الإقليم محل البحث<sup>(2)</sup>.

#### خلاصة المطلب:

يتضح مما سبق أن الأمن الإقليمي يمثل مفهومًا تحليليًا شاملاً يتجاوز البعد العسكري ليشمل أبعادًا سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة، وأن أهميته في هذه الدراسة تنبع من قدرته على تفسير تأثير التفاعلات الخارجية في استقرار الأقاليم، وهو ما يمهد منهجيًا للانتقال إلى التحليل التطبيقي في الفصل الثاني.

#### المبحث الثاني: الاستراتيجية الدبلوماسية والتحركات الخارجية في إفريقيا

تُعَدّ الاستراتيجية الدبلوماسية إحدى الركائز التحليلية الأساسية لفهم السلوك الخارجي للدول في النظام الدولي المعاصر، إذ تمثل الإطار المنهجي الذي تنتظم في داخله أدوات السياسة الخارجية لتحقيق الأهداف القومية بعيدة المدى. ولم تعد الدبلوماسية في صورتها الحديثة مقتصرة على التمثيل الرسمي أو إدارة التفاوض التقليدي، بل أصبحت منظومة شاملة تتداخل فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والتكنولوجية، بما يعكس تحول مفهوم القوة ذاته من الاعتماد على الإكراه العسكري إلى توظيف أدوات التأثير المركّب ومتعدد المستويات<sup>(3)</sup>.

وتبرز أهمية هذا التحليل بصورة خاصة في القارة الإفريقية التي تحولت خلال العقود الأخيرة إلى مجال حيوي للتنافس الدولي والإقليمي، نتيجة موقعها الجيوسياسي الاستراتيجي وامتلاكها موارد طبيعية ضخمة وأسواقًا واعدة، إضافة إلى هشاشة بعض بنياتها السياسية والأمنية، وهو ما جعلها بيئة مناسبة لتكثيف التحركات الدبلوماسية وبناء مجالات النفوذ طويلة المدى. ومن ثمّ فإن دراسة الاستراتيجية الدبلوماسية في هذا السياق لا تنفصل عن تحليل أدواتها ومحدداتها وارتباطها بالتنافس الدولي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي<sup>(4)</sup>.

#### المطلب الأول: مفهوم الاستراتيجية الدبلوماسية وأدواتها

#### أولاً: الإطار المفاهيمي للاستراتيجية الدبلوماسية

(1) Barry Buzan, People, States and Fear, United Kingdom, 1991, p. 302.

(2) Valerie Hudson, Foreign Policy Analysis, Rowman & Littlefield, USA, 2007, p. 58.

(3) Henry Kissinger, Diplomacy, Simon & Schuster, USA, 1994, p. 27

(4) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، دار الجيل، مصر، 1998، ص 221.

تشير الاستراتيجية الدبلوماسية إلى مجموع التوجهات والخطط بعيدة المدى التي تعتمدها الدولة لتنظيم تفاعلها الخارجي بما يحقق مصالحها القومية ويحافظ على أمنها ويعزز مكانتها الدولية. ويكشف هذا التعريف عن ثلاثة عناصر جوهرية<sup>(1)</sup>:

#### 1. الطابع طويل المدى:

فالاستراتيجية تختلف عن التكتيك الدبلوماسي قصير الأجل، إذ ترتبط برؤية شاملة لموقع الدولة في النظام الدولي ومسارات حركتها المستقبلية.

#### 2. التكامل بين الأدوات:

حيث لا تعمل الوسائل السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية بصورة منفصلة، بل ضمن منظومة تأثير متكاملة.

#### 3. الارتباط بالمصلحة القومية:

إذ تمثل المصلحة الوطنية المحدد النهائي لاختيار الأدوات وتوجيه الحركة الخارجية. وقد شهد المفهوم تطوراً ملحوظاً مع بروز العولمة وتزايد الفاعلين غير الحكوميين، ما أدى إلى انتقال الدبلوماسية من نموذج إدارة العلاقات الرسمية إلى نموذج إدارة شبكات التأثير العابرة للحدود<sup>(2)</sup>.

#### ثانياً: أدوات الاستراتيجية الدبلوماسية

تعتمد الاستراتيجية الدبلوماسية على حزمة مترابطة من الأدوات التي تعمل بصورة تكاملية لإنتاج النفوذ الخارجي، ويمكن تحليلها على النحو الآتي<sup>(3)</sup>:

#### 1. الأداة السياسية التفاوضية:

تتمثل في إدارة العلاقات الرسمية عبر المفاوضات والاتفاقيات والتحالفات والشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف. وتكمن أهميتها في قدرتها على تحقيق المكاسب دون تكلفة الصراع المسلح، إضافة إلى دورها في بناء الشرعية الدولية.

#### 2. الأداة الاقتصادية:

تشمل المساعدات التنموية، الاستثمارات، القروض، التبادل التجاري، واتفاقيات الطاقة والبنية التحتية. وتُعد من أكثر الأدوات فاعلية في البيئات النامية، حيث يتحول الاقتصاد إلى مدخل رئيسي لبناء الاعتماد المتبادل ومن ثمّ النفوذ السياسي.

#### 3. الأداة الأمنية غير المباشرة:

وتأخذ صور التدريب العسكري، تبادل المعلومات الاستخباراتية، الدعم اللوجستي، وبناء القدرات المؤسسية الأمنية. وتمثل هذه الأداة صيغة منخفضة الكلفة السياسية للتدخل مقارنة بالحضور العسكري المباشر.

#### 4. القوة الناعمة:

وتشمل التعليم، الثقافة، الإعلام، التكنولوجيا، والمساعدات الإنسانية. وتتبع أهميتها من قدرتها على التأثير في الإدراك والقبول المجتمعي طويل المدى، وهو ما يمنح النفوذ طابعاً مستداماً<sup>(4)</sup>.

(1) Geoffrey Wiseman, *Diplomacy in a Globalizing World*, Oxford University Press, UK, 2013, p. 41.

(2) عبد العال محمد، الدبلوماسية المعاصرة، دار النهضة العربية، مصر، 2010، ص 55.

(3) Joseph Nye, *Soft Power*, Public Affairs, USA, 2004, p. 5.

(4) علي حسين باكير، القوة الناعمة في العلاقات الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2015، ص 33.

### ثالثاً: محددات فاعلية الاستراتيجية الدبلوماسية

لا تتحقق فاعلية الاستراتيجية الدبلوماسية بمجرد امتلاك الأدوات، بل ترتبط بمجموعة من المحددات البنائية والسياقية، أبرزها<sup>(1)</sup>:

#### 1. القدرات الشاملة للدولة:

تشمل القوة الاقتصادية، الاستقرار السياسي، التقدم التكنولوجي، والقدرة العسكرية الردعية. فكلما اتسعت هذه القدرات، زادت قدرة الدولة على توسيع مجال حركتها الدبلوماسية.

#### 2. طبيعة البيئة الإقليمية:

البيئات المستقرة تسمح بالدبلوماسية الاقتصادية والتنمية، بينما البيئات الهشة تدفع نحو الأدوات الأمنية. وبالتالي فإن السياق الإقليمي يعيد تشكيل أدوات الاستراتيجية نفسها.

#### 3. مواقف القوى المنافسة:

وجود قوى دولية أخرى داخل المجال الجغرافي ذاته يفرض أنماطاً من التنافس أو التكيف أو تقاسم النفوذ.

#### 4. الشرعية الدولية:

احترام قواعد القانون الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف يعزز قبول التحرك الخارجي واستدامته.

#### المطلب الثاني: التنافس الدولي في إفريقيا كإطار حاكم للتحركات الخارجية

##### أولاً: الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية للقارة الإفريقية

تمثل إفريقيا إحدى أهم المناطق الجيوسياسية في العالم المعاصر بسبب إشرافها على ممرات بحرية حيوية وامتلاكها احتياطيات كبيرة من الطاقة والمعادن، إضافة إلى ثقلها الديمغرافي المتنامي. وقد أدى ذلك إلى تحويلها إلى ساحة تنافس دولي متعدد المستويات تسعى فيه القوى المختلفة إلى تأمين المصالح الاقتصادية والاستراتيجية طويلة المدى<sup>(2)</sup>.

##### ثانياً: أنماط الحضور الدولي في إفريقيا

يتخذ الحضور الدولي صوراً اقتصادية وأمنية ودبلوماسية وتنموية متداخلة، ما يعكس تحول التنافس من السيطرة المباشرة إلى بناء شبكات نفوذ مرنة<sup>(3)</sup>.

##### ثالثاً: انعكاسات التنافس الدولي على الأمن الإقليمي الإفريقي

قد يؤدي التنافس إلى دعم التنمية والاستقرار، كما قد يفضي إلى صراعات بالوكالة وتفاقم الهشاشة المؤسسية، وهو ما يجعل تحليل العلاقة بين النفوذ الخارجي والأمن الإقليمي مسألة مركزية في الدراسة<sup>(4)</sup>.

##### المطلب الثالث: توظيف الاستراتيجية الدبلوماسية في بناء النفوذ الخارجي

##### أولاً: مفهوم النفوذ في العلاقات الدولية

النفوذ هو القدرة على تشكيل سلوك الآخرين دون استخدام القوة العسكرية المباشرة<sup>(5)</sup>.

##### ثانياً: آليات بناء النفوذ

تشمل الشراكات الاقتصادية، الحضور الأمني غير المباشر، التأثير الثقافي، والانخراط المؤسسي<sup>(6)</sup>.

(1) Valerie Hudson, Foreign Policy Analysis, Rowman & Littlefield, USA, 2007, p. 62

(2) Paul Nugent, Africa Since Independence, Palgrave Macmillan, UK, 2004, p. 299.

(3) Chris Alden, China in Africa, Zed Books, UK, 2007, p. 17

(4) Barry Buzan & Ole Wæver, Regions and Powers, Cambridge University Press, UK, 2003, p. 231

(5) Robert Dahl, Modern Political Analysis, Prentice Hall, USA, 2003, p. 45

(6) Joseph Nye, The Future of Power, Public Affairs, USA, 2011, p. 102.

### ثالثاً: العلاقة بين النفوذ والأمني الإقليمي

علاقة مزدوجة قد تعزز الاستقرار أو تولد الصراع<sup>(1)</sup>.

يؤكد التحليل أن الاستراتيجية الدبلوماسية تمثل أداة مركزية لبناء النفوذ الخارجي داخل القارة الإفريقية، وأن التنافس الدولي يشكّل الإطار البنوي الحاكم لهذا الحضور، بما ينعكس مباشرة على أنماط الأمن الإقليمي والاستقرار السياسي. ومن ثمّ فإن فهم الترابط بين الاستراتيجية والنفوذ والأمن يُعد شرطاً منهجياً لازماً .

---

<sup>(1)</sup> Stephen Walt, "International Relations: One World, Many Theories", Foreign Policy, USA, 1998, p. 38.



يمثل الانتقال من الإطار النظري إلى التحليل التطبيقي مرحلة مفصلية في الدراسات الاستراتيجية، إذ يسمح هذا الانتقال باختبار المفاهيم النظرية في سياق واقعي ملموس، والكشف عن مدى قدرتها التفسيرية في تحليل السلوك الدولي داخل بيئات جيوسياسية محددة. وفي هذا السياق، يركز الفصل الثاني على دراسة التواجد وتوسّع النفوذ الإسرائيلي في الصومال بوصفها حالة تطبيقية تعبّر عن أنماط التحرك الخارجي داخل القارة الإفريقية، وما يرتبط بذلك من تأثيرات محتملة في بنية الأمن الإقليمي وتوازناته<sup>(1)</sup>.

وتتبع أهمية اختيار الصومال تحديداً من مجموعة من الاعتبارات الجيوسياسية والأمنية المتشابكة؛ فالدولة الصومالية تقع في موقع استراتيجي مطل على أحد أهم الممرات البحرية في العالم، والمتمثل في مدخل البحر الأحمر وخليج عدن، وهو ما يمنحها وزناً خاصاً في الحسابات الأمنية والتجارية الدولية. كما أن طبيعة البنية السياسية الهشة، وتاريخ الصراعات الداخلية الممتدة، ووجود تهديدات عابرة للحدود مثل القرصنة والإرهاب، تجعل من الصومال بيئة جاذبة لتكثيف الاهتمام الخارجي والسعي إلى بناء أشكال مختلفة من النفوذ السياسي والأمني والاقتصادي<sup>(2)</sup>.

وفي إطار التحولات التي شهدتها النظام الدولي بعد الحرب الباردة، لم يعد النفوذ الخارجي يُمارس بالوسائل العسكرية المباشرة فحسب، بل بات يعتمد بصورة متزايدة على أدوات دبلوماسية واقتصادية وأمنية غير مباشرة، بما يسمح للقوى الفاعلة بتحقيق حضور مؤثر منخفض التكلفة الصراعية وعالي الاستدامة الزمنية. ومن ثم، فإن دراسة أنماط التواجد الإسرائيلي في الصومال تقتضي تحليل الأدوات المستخدمة، والأهداف الاستراتيجية الكامنة، والسياق الإقليمي والدولي الحاكم لهذا التواجد، مع ربط ذلك بانعكاساته على الأمن الإقليمي في القرن الإفريقي والبيئة المحيطة بالبحر الأحمر<sup>(3)</sup>.

كما يسعى هذا الفصل إلى تجاوز الطرح الوصفي البسيط نحو بناء قراءة تحليلية مركّبة تستند إلى مفاهيم الاستراتيجية الدبلوماسية، والنفوذ الخارجي، والأمن الإقليمي التي تم تأصيلها في الفصل الأول، وذلك بهدف الكشف عن طبيعة العلاقة بين الحضور الخارجي والاستقرار الإقليمي، وتحديد ما إذا كان هذا الحضور يسهم في تعزيز الاستقرار وبناء القدرات المؤسسية، أم يؤدي إلى إعادة إنتاج أنماط جديدة من التنافس والصراع داخل الإقليم. وانطلاقاً من ذلك، يتوزع هذا الفصل على مبحثين رئيسيين؛ يتناول الأول أشكال التواجد الإسرائيلي وأدوات بناء النفوذ في الصومال، بينما يركز الثاني على انعكاسات هذا التواجد على الأمن الإقليمي في القرن الإفريقي، بما يحقق الترابط المنهجي بين التحليل التطبيقي وفرضيات الدراسة.

### المبحث الأول: أشكال التواجد الإسرائيلي وأدوات بناء النفوذ في الصومال

يمثل تحليل أنماط التواجد الخارجي داخل الدول الهشة أحد المفاتيح التفسيرية الأساسية لفهم تحولات القوة والنفوذ في النظام الدولي المعاصر، إذ لم يعد النفوذ الخارجي يُقاس فقط بمدى الانتشار العسكري المباشر أو السيطرة السياسية التقليدية، بل أصبح يرتبط بقدرة الفاعلين الدوليين على توظيف مزيج مركّب من الأدوات الدبلوماسية

(1) Barry Buzan, People, States and Fear, Harvester Wheatsheaf, United Kingdom, 1991, p. 308.

(2) Paul Williams, War and Conflict in Africa, Polity Press, United Kingdom, 2011, p. 112.

(3) محمد عبد السلام، الأمن الإقليمي في إفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2016، ص

والاقتصادية والأمنية والتكنولوجية والثقافية لبناء حضور تدريجي طويل المدى داخل البيئات الجيوسياسية ذات الأهمية الاستراتيجية. ويبرز هذا التحول بصورة أوضح في الأقاليم التي تتسم بضعف البنى المؤسسية وتعدّد الفاعلين المحليين وتداخل الأزمات الأمنية والتنمية، حيث تتحول هذه البيئات إلى ساحات مفتوحة لإعادة تشكيل موازين النفوذ الإقليمي والدولي<sup>(1)</sup>.

وفي هذا السياق، تكتسب الصومال أهمية تحليلية خاصة داخل منطقة القرن الإفريقي، ليس فقط بسبب موقعها الجغرافي المشرف على أحد أكثر الممرات البحرية حساسية في العالم، وإنما أيضًا نتيجة تراكم عوامل الهشاشة السياسية والأمنية الممتدة منذ انهيار الدولة المركزية مطلع تسعينيات القرن العشرين، وما ترتب على ذلك من تدويل تدريجي للأزمة الصومالية عبر تدخلات إنسانية وأمنية وسياسية متعددة المستويات. وقد أدى هذا الواقع إلى تحوّل الصومال إلى بيئة جذب لمختلف أشكال الحضور الخارجي التي تسعى إلى تحقيق أهداف تتجاوز الحدود الوطنية الضيقة لتندرج ضمن حسابات أوسع تتعلق بأمن الملاحة الدولية، ومكافحة التهديدات العابرة للحدود، وإدارة التنافس الجيوسياسي في محيط البحر الأحمر<sup>(2)</sup>.

ومن ثمّ، فإن دراسة أشكال التواجد الإسرائيلي في الصومال لا ينبغي أن تُفهم في إطار ثنائي محدود بين فاعل خارجي ودولة هشة، بل يجب تحليلها ضمن شبكة أوسع من التفاعلات التي تربط بين الاستراتيجية الدبلوماسية وبناء النفوذ غير المباشر، وتوازنات الأمن الإقليمي في القرن الإفريقي. ويقضي ذلك تفكيك محددات الاهتمام الجيوسياسي والأمني، وتحليل الأدوات المستخدمة في بناء الحضور، ثم ربط ذلك بانعكاساته على بنية الاستقرار الإقليمي<sup>(3)</sup>.

#### المطلب الأول: محددات الاهتمام الإسرائيلي بالقرن الإفريقي والصومال

يمثّل الاهتمام بالقرن الإفريقي امتدادًا لمنطق استراتيجي يتجاوز الاعتبارات الثنائية الضيقة نحو رؤية جيوسياسية أشمل ترتبط بأمن المجال البحري، وإدارة التهديدات غير التقليدية، والتفاعل مع أنماط التنافس الدولي داخل الأقاليم الحيوية. ولا يمكن تفسير هذا الاهتمام بعامل منفرد، بل يتشكّل نتيجة تفاعل معقّد بين محددات جغرافية وأمنية وسياسية واستراتيجية متداخلة، وهو ما يستدعي تحليلها بصورة تفصيلية على النحو الآتي<sup>(4)</sup>:

##### أولاً: المحدد الجيوسياسي وأمن الممرات البحرية

تتبع الأهمية الجيوسياسية للصومال من موقعها المتاخم لخليج عدن والقريب من مضيق باب المندب، وهو أحد أهم نقاط الاختناق البحرية في العالم التي تمر عبرها نسبة معتبرة من التجارة الدولية وإمدادات الطاقة. ويجعل هذا الموقع أي حضور خارجي في الصومال مرتبطًا مباشرة بحسابات أمن الملاحة البحرية واستمرارية تدفق التجارة العالمية، بما يحوّل الدولة الصومالية إلى عنصر فاعل — ولو بصورة غير مباشرة — في معادلات الأمن البحري الدولي.

كما أن التحولات التي شهدتها مفهوم القوة البحرية في الفكر الاستراتيجي المعاصر لم تعد تقتصر على السيطرة العسكرية التقليدية، بل امتدت لتشمل حماية سلاسل الإمداد، ومراقبة الممرات التجارية، ومنع تشكّل تهديدات غير نظامية مثل القرصنة أو استخدام السواحل الهشة كنقاط انطلاق لأنشطة معادية. ومن ثمّ، يصبح الاهتمام بالصومال جزءًا من استراتيجية أوسع لضبط البيئة الأمنية المحيطة بالبحر الأحمر<sup>(5)</sup>.

<sup>(1)</sup> Valerie Hudson, Foreign Policy Analysis, Rowman & Littlefield, USA, 2007, p. 97.

<sup>(2)</sup> Alex de Waal, The Real Politics of the Horn of Africa, Polity Press, UK, 2015, p. 55.

<sup>(3)</sup> Paul Williams, War and Conflict in Africa, Polity Press, UK, 2011, p.

<sup>(4)</sup> Geoffrey Till, Seapower: A Guide for the Twenty-First Century, Routledge, UK, 2013, p. 214.

<sup>(5)</sup> Barry Buzan, People, States and Fear, UK, 1991, p. 308.

## ثانيًا: محددات مكافحة التهديدات غير التقليدية

شهدت منطقة القرن الإفريقي خلال العقود الماضية تصاعدًا في أنماط التهديد غير التقليدي، وفي مقدمتها الجماعات المسلحة العابرة للحدود، والقرصنة البحرية، وشبكات التهريب، والهجرة غير النظامية. وتتميز هذه التهديدات بطابعها الشبكي غير المرتبط بحدود الدولة الوطنية، ما يدفع القوى الدولية إلى تبني استراتيجيات أمنية وقائية خارج المجال الجغرافي المباشر لها<sup>(1)</sup>.

وفي هذا الإطار، يُنظر إلى التعاون الأمني والاستخباراتي وبناء القدرات المؤسسية المحلية باعتبارها أدوات منخفضة الكلفة السياسية مقارنة بالتدخل العسكري المباشر، لكنها قادرة على تحقيق مستوى مرتفع من التأثير طويل المدى في البيئة الأمنية. كما يسمح هذا النمط من الحضور بتحقيق توازن بين متطلبات الأمن واحترام السيادة الشكلىة للدول الهشة<sup>(2)</sup>.

## ثالثًا: محددات التنافس الإقليمي والدولي في القرن الإفريقي

تحول القرن الإفريقي في العقود الأخيرة إلى ساحة تنافس متزايد بين قوى دولية وإقليمية تسعى إلى تأمين موطئ قدم استراتيجي قرب البحر الأحمر والمحيط الهندي. ويأخذ هذا التنافس صورًا متعددة تشمل القواعد العسكرية، الاستثمارات في الموانئ، الشراكات الأمنية، والمبادرات التنموية، ما يجعل أي تحرك خارجي جزءًا من شبكة أوسع من توازنات القوة<sup>(3)</sup>.

ولا يقتصر تأثير هذا التنافس على البعد العسكري أو الاقتصادي فحسب، بل يمتد ليشمل إعادة تشكيل أنماط التحالفات الإقليمية ومسارات الصراع والتسوية داخل الدول الهشة. ومن ثم فإن فهم الاهتمام بالصومال يظل مرتبطًا بتحليل البيئة التنافسية الأشمل في محيط البحر الأحمر<sup>(4)</sup>.

## خلاصة تحليلية:

يتضح من التحليل السابق أن الاهتمام بالصومال يتأسس على تفاعل ثلاث دوائر استراتيجية مترابطة:

- الدائرة الجيوسياسية البحرية المرتبطة بأمن التجارة العالمية.
- الدائرة الأمنية غير التقليدية المرتبطة بالتهديدات الشبكية العابرة للحدود.
- الدائرة التنافسية الدولية المرتبطة بإعادة توزيع النفوذ في القرن الإفريقي.

ويؤكد هذا الترابط أن دراسة أي حضور خارجي في الصومال يجب أن تُفهم ضمن بنية إقليمية ودولية مركبة، لا في إطار محلي ضيق، وهو ما يمهد منطقيًا للانتقال إلى تحليل أدوات بناء النفوذ الفعلي في المطلب الثاني.

## المطلب الثاني: أدوات وآليات تنفيذ الاستراتيجية الدبلوماسية الإسرائيلية في إفريقيا

ترتبط فاعلية أي استراتيجية دبلوماسية بقدرتها على الانتقال من مستوى التصور النظري إلى مستوى الفعل السياسي الملموس داخل البيئة الدولية المستهدفة. فالدبلوماسية المعاصرة لم تعد تقتصر على التمثيل الرسمي أو التفاوض السياسي، بل أصبحت منظومة مركبة من الأدوات المتداخلة التي تشمل الاقتصاد والتنمية والأمن والتكنولوجيا والثقافة، وهو ما يُعرف في أدبيات العلاقات الدولية بـ الدبلوماسية متعددة المسارات. وفي هذا الإطار،

(1) Paul Williams, Fighting for Peace in Somalia, Oxford University Press, UK, 2018, p. 63.

(2) Christopher Clapham, Africa and the International System, Cambridge University Press, UK, 1996, p. 189.

(3) Alex de Waal, The Real Politics of the Horn of Africa, UK, 2015, p. 102.

(4) Redie Bereketab, The Horn of Africa: Intra-State and Inter-State Conflicts, Pluto Press, UK, 2013, p. 77.

تتجلى خصوصية التحرك الإسرائيلي في إفريقيا في اعتماده على مزيج متكامل من الأدوات الصلبة والناعمة، بما يسمح بتحقيق النفوذ التدريجي دون إثارة كلفة سياسية مرتفعة<sup>(1)</sup>.

كما أن اختيار الأدوات الإسرائيلية لم يكن عشوائياً، بل جاء استجابةً لخصائص البيئة الإفريقية ذاتها، من حيث احتياجات التنمية، وهشاشة بعض البنى المؤسسية، وتصاعد التنافس الدولي على الموارد والمواقع الجيوسياسية. ومن ثم يمكن فهم أدوات التنفيذ بوصفها استجابة استراتيجية مزدوجة: استجابة لمصالح إسرائيل الأمنية والسياسية، واستجابة لاحتياجات الدول الإفريقية التنموية والاقتصادية<sup>(2)</sup>.

### أولاً: الدبلوماسية الرسمية وإعادة بناء الحضور السياسي

#### 1. توسيع التمثيل الدبلوماسي:

سعت إسرائيل إلى إعادة بناء شبكتها الدبلوماسية داخل القارة الإفريقية عبر فتح سفارات جديدة أو إعادة تفعيل سفارات أُغلقت في مراحل سابقة. ويُعدّ هذا التوسع مؤشراً مباشراً على التحول من سياسة الحضور المحدود إلى سياسة الانخراط المؤسسي طويل المدى.

كما أن التمثيل الدبلوماسي لا يؤدي وظيفة رمزية فقط، بل يتيح جمع المعلومات السياسية والاقتصادية، وبناء قنوات اتصال دائمة مع النخب الحاكمة، والتأثير في اتجاهات صنع القرار<sup>(3)</sup>.

#### 2. الدبلوماسية الثنائية رفيعة المستوى:

تُستخدم الزيارات المتبادلة والقمم الثنائية كأداة لإضفاء الشرعية السياسية على العلاقات، فضلاً عن كونها منصة لتوقيع الاتفاقيات الاقتصادية والأمنية. ويُلاحظ أن هذا النمط من الدبلوماسية يهدف إلى تحويل العلاقة من مستوى التواصل البروتوكولي إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية.

#### 3. العمل داخل الأطر متعددة الأطراف:

تحرص إسرائيل على توظيف العلاقات الإفريقية داخل المنظمات الدولية، خاصة في القضايا التصويتية. ويعكس ذلك إدراكاً لأهمية الكتلة التصويتية الإفريقية في موازين الشرعية الدولية، وهو بعد سياسي مركزي في الاستراتيجية الدبلوماسية.

### ثانياً: الأدوات الاقتصادية والتنموية كمدخل للنفوذ طويل المدى

#### 1. الدبلوماسية التنموية:

تعتمد إسرائيل على نقل الخبرة التقنية في مجالات الزراعة والمياه والصحة بوصفها مدخلاً لبناء اعتماد متبادل. وتكمن أهمية هذا المسار في أنه يُنتج نفوذاً منخفض الحساسية السياسية مقارنة بالأدوات الأمنية.

#### 2. بناء الشبكات النخبوية:

تُسهم برامج التدريب والمنح في تكوين نخب إدارية وفنية ترتبط مهنيًا وتقنيًا بإسرائيل، وهو ما يُعرف في التحليل السياسي بـ نفوذ الشبكات الذي يتجاوز الحكومات إلى البنية المؤسسية للدولة.

#### 3. دور القطاع الخاص والتكنولوجيا:

يشكّل تداخل الدولة مع الشركات التكنولوجية نمطاً من الدبلوماسية الاقتصادية الهجينة، حيث تتحول المشروعات الاستثمارية إلى أدوات تأثير سياسي غير مباشر.

### ثالثاً: البعد الأمني والاستخباراتي في تنفيذ الاستراتيجية

(1) Joseph S. Nye, Soft Power, PublicAffairs, United States, 2004, pp. 31–55.

(2) Barry Buzan, People, States and Fear, Routledge, United Kingdom, 1991, pp. 95–120.

(3) Mordechai Abir, Israel's Strategy in Africa, Praeger, United States, 1987, pp. 60–82.

### 1. التعاون الأمني وبناء القدرات:

يتجلى ذلك في التدريب وتبادل المعلومات وتوريد التقنيات الأمنية. ويؤدي هذا التعاون إلى خلق اعتماد أمني متبادل يمنح إسرائيل نفوذًا نوعيًا داخل مؤسسات حساسة.

### 2. حماية الممرات الجيوسياسية:

يرتبط الحضور الأمني بالسعي لتأمين الممرات البحرية والبيئات القريبة من المجال الاستراتيجي، وهو ما يعكس تداخل الجغرافيا السياسية مع الدبلوماسية.

### 3. الإشكاليات القانونية والسيادية:

يثير التعاون الأمني تساؤلات تتعلق بالسيادة وحقوق الإنسان، ما يجعل هذا البعد الأكثر حساسية في الاستراتيجية.

### رابعاً: القوة الناعمة وإعادة تشكيل الصورة الذهنية

1. الدبلوماسية التعليمية والثقافية

2. الخطاب التكنولوجي كبديل للخطاب السياسي

3. التأثير في الرأي العام والنخب

يمثل هذا المسار محاولة لإنتاج شرعية إدراكية للحضور الإسرائيلي، أي شرعية قائمة على القبول الاجتماعي وليس فقط الاتفاق السياسي.

### خامساً: التكامل الاستراتيجي بين الأدوات

تكشف القراءة التحليلية أن الأدوات الإسرائيلية لا تعمل بصورة منفصلة، بل ضمن منظومة تأثير مركبة تقوم على:

- ربط المساعدات بالدعم السياسي
- توظيف الأمن لتعزيز الدبلوماسية
- استخدام التنمية لتقليل المقاومة السياسية

وهذا التكامل هو العامل الحاسم في استدامة النفوذ داخل بيئات دولية تنافسية.

يمكن القول إن أدوات تنفيذ الاستراتيجية الدبلوماسية الإسرائيلية في إفريقيا تعكس نموذجاً معاصراً للدبلوماسية المركبة التي تمزج بين الصلب والناعم، وبين الرسمي وغير الرسمي، بما يسمح بتحقيق أهداف أمنية وسياسية بعيدة المدى عبر وسائل منخفضة الكلفة نسبياً. كما أن نجاح هذه الأدوات يظل مرتبطاً بقدرتها على التكيف مع التحولات الإفريقية الداخلية ومع ديناميات التنافس الدولي داخل القارة، وهو ما يمهد منطقياً للانتقال في المطلب الثالث إلى تحليل الآثار الجيوسياسية والاستراتيجية لهذا الحضور وصولاً إلى التطبيق على الحالة الصومالية<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: أدوات وآليات تنفيذ الاستراتيجية الدبلوماسية الإسرائيلية في إفريقيا

ترتبط فاعلية أي استراتيجية دبلوماسية بقدرتها على الانتقال من مستوى التصور النظري إلى مستوى الفعل السياسي الملموس داخل البيئة الدولية المستهدفة. فالدبلوماسية المعاصرة لم تعد تقتصر على التمثيل الرسمي أو التفاوض السياسي، بل أصبحت منظومة مركبة من الأدوات المتداخلة التي تشمل الاقتصاد والتنمية والأمن والتكنولوجيا والثقافة، وهو ما يُعرف في أدبيات العلاقات الدولية بـ الدبلوماسية متعددة المسارات. وفي هذا الإطار،

<sup>(1)</sup> Yoram Meital, Israel and Africa, Routledge, UK, 2014, pp. 101–129.

تتجلى خصوصية التحرك الإسرائيلي في إفريقيا في اعتماده على مزيج متكامل من الأدوات الصلبة والناعمة، بما يسمح بتحقيق النفوذ التدريجي دون إثارة كلفة سياسية مرتفعة. كما أن اختيار الأدوات الإسرائيلية لم يكن عشوائيًا، بل جاء استجابةً لخصائص البيئة الإفريقية ذاتها، من حيث احتياجات التنمية...

### المطلب الثالث: الآثار والانعكاسات الجيوسياسية للاستراتيجية الدبلوماسية الإسرائيلية في إفريقيا

لا يمكن فهم التحرك الدبلوماسي لأي دولة خارج إطار نتائجه الجيوسياسية بعيدة المدى، إذ إن قيمة الاستراتيجية لا تُقاس فقط بأدواتها أو مساراتها التنفيذية، بل بمدى قدرتها على إعادة تشكيل موازين القوة، وأنماط التحالف، واتجاهات الاستقرار داخل البيئة الإقليمية المستهدفة. وفي هذا السياق، يكتسب الحضور الدبلوماسي لـ إسرائيل في القارة الإفريقية أهمية خاصة نظرًا لتقاطع عدة اعتبارات: أمنية مرتبطة بالبحر الأحمر والقرن الإفريقي، وسياسية متعلقة بالتصويت داخل المنظمات الدولية، واقتصادية متصلة بالموارد والأسواق، فضلًا عن التنافس الدولي المتصاعد على النفوذ داخل إفريقيا.

ومن ثمّ، فإن تحليل الآثار الجيوسياسية لهذا الحضور يقتضي مقارنة متعددة الأبعاد تكشف انعكاساته على بنية التوازن الإقليمي، وأنماط الصراع والتعاون، ومستقبل الاستقرار في القرن الإفريقي.

#### أولاً: إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية في إفريقيا

##### 1. توسيع نطاق الحضور خارج المجال الجغرافي التقليدي:

يمثل الانخراط الإسرائيلي المتزايد في إفريقيا انتقالاً من التركيز الحصري على الدائرة الشرق أوسطية إلى استراتيجية امتداد جيوسياسي تسمح بتطبيق مصادر التهديد المحتملة من خارج الإقليم المباشر. هذا الامتداد لا يعني مجرد علاقات دبلوماسية، بل يعكس محاولة لبناء عمق استراتيجي غير تقليدي يوفّر لإسرائيل هامش حركة أوسع في مواجهة التحولات الإقليمية.

##### 2. التأثير في أنماط التحالف داخل القارة:

يسهم الحضور الإسرائيلي في إعادة صياغة شبكات التحالف الإفريقية عبر إدخال فاعل جديد يمتلك قدرات تكنولوجية وأمنية متقدمة. ويؤدي ذلك إلى تعدد مراكز التأثير بدلاً من هيمنة طرف دولي واحد، ما يعزّز سيولة التوازنات السياسية داخل القارة.

##### 3. التفاعل مع التنافس الدولي في إفريقيا:

يتقاطع التحرك الإسرائيلي مع حضور قوى دولية وإقليمية متعددة، الأمر الذي يحوّل بعض المناطق الإفريقية إلى مساحات تنافس جيوسياسي مركّب. وفي هذا السياق، يصبح النفوذ الإسرائيلي جزءاً من معادلة أوسع تتداخل فيها المصالح الاقتصادية والأمنية العالمية.

#### ثانياً: الانعكاسات الأمنية والاستراتيجية في القرن الإفريقي

##### 1. أمن الممرات البحرية والبحر الأحمر:

يمثل القرن الإفريقي موقعاً حيويًا للتحكم في طرق التجارة والطاقة العالمية، ولذلك يرتبط الحضور الإسرائيلي فيه باعتبارات أمن الملاحة الدولية ومنع التهديدات غير التقليدية.

وهذا البعد يمنح الاستراتيجية الإسرائيلية طابعاً يتجاوز التعاون الثنائي ليصل إلى التأثير في الأمن البحري الإقليمي.

##### 2. مكافحة الفاعلين المسلحين غير الحكوميين:

يسهم التعاون الأمني والتقني في دعم قدرات بعض الدول الإفريقية على مواجهة الجماعات المسلحة، ما يعزز مفهوم الأمن الوقائي خارج الحدود.

غير أن هذا الدور يظل محل جدل بسبب تداخله مع قضايا السيادة والتوازنات الداخلية.

### 3. التحول نحو الأمن الشبكي العابر للحدود:

يعكس الحضور الأمني الإسرائيلي انتقال مفهوم الأمن من الإطار الوطني الضيق إلى شبكات تعاون إقليمي تعتمد على المعلومات والتكنولوجيا، وهو اتجاه يتوافق مع تحولات الأمن في النظام الدولي المعاصر.

#### ثالثاً: التأثيرات السياسية داخل المنظمات الدولية

##### 1. الكتلة التصويتية الإفريقية:

تمتلك الدول الإفريقية وزناً عددياً مهماً في المؤسسات الدولية، ما يجعل العلاقات معها أداة لتعزيز الشرعية الدبلوماسية وتقليل الضغوط السياسية.

##### 2. تحولات المواقف السياسية الإفريقية:

يسهم التعاون التنموي والتقني في إعادة تشكيل بعض المواقف السياسية بصورة تدريجية، عبر الانتقال من الاصطفاف الأيديولوجي إلى البراغماتية القائمة على المصالح.

##### 3. حدود التأثير السياسي:

رغم ذلك، يظل التأثير الإسرائيلي غير مطلق، إذ تحكمه اعتبارات تاريخية وسياسية داخل العديد من الدول الإفريقية، وهو ما يفرض سقفاً واقعياً للنفوذ الدبلوماسي.

#### رابعاً: الانعكاسات على الاستقرار الإقليمي في الصومال والقرن الإفريقي

##### 1. الصومال كحالة جيوسياسية خاصة:

تكتسب الصومال أهمية استثنائية بسبب موقعها الجغرافي المطل على ممرات بحرية حيوية، إضافة إلى هشاشة بنيتها المؤسسية، ما يجعلها بيئة حساسة لأي حضور خارجي.

##### 2. فرص دعم الاستقرار المؤسسي:

يمكن للتعاون التقني والأمني أن يسهم نظرياً في تعزيز قدرات الدولة ومؤسساتها، بما يدعم مسارات الاستقرار وإعادة البناء.

##### 3. مخاطر تعقيد التوازنات الداخلية:

في المقابل، قد يؤدي تعدد الفاعلين الخارجيين إلى تعميق التنافس داخل الساحة الصومالية إذا لم يُدار ضمن أطر إقليمية متوازنة، وهو ما يجعل أثر الحضور الإسرائيلي مزدوجاً بين الدعم والاستقطاب.

#### خامساً: التقييم الاستراتيجي الشامل للانعكاسات

يمكن تلخيص الآثار الجيوسياسية في عدة مستويات مترابطة:

- **مستوى إقليمي:** إعادة تشكيل التوازنات في القرن الإفريقي والبحر الأحمر.
- **مستوى دولي:** توظيف العلاقات الإفريقية في الشرعية الدبلوماسية العالمية.
- **مستوى أمني:** تطوير أنماط أمن تعاوني عابر للحدود.
- **مستوى محلي (الصومال):** تداخل فرص الاستقرار مع احتمالات الاستقطاب.

وهذا التداخل يعكس طبيعة الاستراتيجيات المعاصرة التي تنتج آثاراً مركبة غير خطية تجمع بين المكاسب والمخاطر في آنٍ واحد.

يتضح أن الاستراتيجية الدبلوماسية الإسرائيلية في إفريقيا تتجاوز حدود العلاقات الثنائية لتصبح عاملاً مؤثراً في البنية الجيوسياسية للقرن الإفريقي، بما تحمله من فرص لتعزيز الاستقرار من جهة، واحتمالات لإعادة إنتاج التنافس الإقليمي من جهة أخرى.

ويمهد هذا التحليل النظري للانتقال في الفصل الثاني إلى الدراسة التطبيقية المتعمقة للحضور الإسرائيلي في الصومال، بوصفها الحالة الأكثر تعبيراً عن تفاعل العوامل الأمنية والجيوسياسية في القارة الإفريقية



يشهد النظام الدولي المعاصر تحولات متسارعة في أنماط التنافس الجيوسياسي، لم تعد تقتصر على موازين القوة العسكرية التقليدية، بل امتدت لتشمل أدوات النفوذ غير المباشر، وفي مقدمتها التحرك الدبلوماسي المرن، وبناء الشراكات الأمنية، والتغلغل عبر المسارات الاقتصادية والاستخباراتية. وقد انعكست هذه التحولات بصورة واضحة في القارة الإفريقية عمومًا، وفي إقليم القرن الإفريقي على وجه الخصوص، نظرًا لما يتمتع به من موقع استراتيجي يربط بين المحيط الهندي والبحر الأحمر، ويؤثر بصورة مباشرة في أمن الممرات البحرية العالمية وحركة التجارة الدولية.

وفي هذا السياق، برز الحضور الإسرائيلي في إفريقيا بوصفه أحد أنماط إعادة التوضع الاستراتيجي خارج النطاق الجغرافي التقليدي للصراع في الشرق الأوسط، حيث سعت إسرائيل إلى توظيف أدوات دبلوماسية وأمنية وتنموية متداخلة لتعزيز نفوذها داخل عدد من الدول الإفريقية، مستفيدة من التحولات السياسية التي شهدتها القارة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، ومن تزايد التنافس الدولي عليها. ويكتسب هذا التوجه أهمية خاصة في منطقة القرن الإفريقي، التي تمثل مجالًا حيويًا للتوازنات الأمنية المرتبطة بالبحر الأحمر وخليج عدن، فضلًا عن كونها ساحة تفاعل بين قوى دولية وإقليمية متعددة المصالح.

وتبرز الصومال بوصفها حالة دراسية ذات خصوصية تحليلية، نظرًا لتعقيد بنياتها السياسية والأمنية، وتداخل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في استقرارها، إضافة إلى هشاشة مؤسسات الدولة واستمرار التحديات المرتبطة بالصراعات المسلحة والإرهاب والقرصنة البحرية. وقد جعلت هذه الخصائص من الصومال بيئة قابلة لاختبار أنماط النفوذ غير التقليدي، بما في ذلك الحضور الدبلوماسي والأمني غير المباشر لبعض القوى الخارجية، الأمر الذي يثير تساؤلات علمية حول طبيعة هذا الحضور، وأهدافه الاستراتيجية، وحدود تأثيره الفعلي في معادلات الأمن الإقليمي.

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا الفصل إلى تحليل أبعاد التواجد الإسرائيلي في الصومال من حيث محدداته ودوافعه وأدواته ومجالاته، ثم دراسة تطور هذا التواجد في سياق التفاعلات الإقليمية والدولية داخل القرن الإفريقي، وصولًا إلى تقييم انعكاساته على بنية الأمن الإقليمي، سواء على مستوى توازنات القوى، أو أمن الممرات البحرية، أو ديناميات الصراع والتعاون في المنطقة. كما يسعى الفصل إلى تقديم قراءة تفسيرية تتجاوز الوصف الظاهري للتحركات الدبلوماسية، نحو فهم أعمق للترابط بين الاستراتيجية الإسرائيلية الشاملة في إفريقيا والخصوصية الجيوسياسية للصومال.

وتتبع الأهمية العلمية لهذا الفصل من كونه يمثل المحور التطبيقي المركزي للأطروحة، حيث تنتقل الدراسة من التأصيل النظري العام في الفصل الأول إلى التحليل الميداني للحالة الصومالية، بما يسمح باختبار الفرضيات البحثية وقياس مدى انسجامها مع الواقع الجيوسياسي الفعلي في القرن الإفريقي. كما يساهم في سد فجوة معرفية نسبية في الأدبيات العربية التي تناولت الحضور الإسرائيلي في إفريقيا بصورة عامة دون التعمق الكافي في الحالة الصومالية بوصفها نقطة ارتكاز استراتيجية مؤثرة في أمن البحر الأحمر والمنطقة المحيطة به.

#### المبحث الأول: محددات وأدوات التواجد الإسرائيلي في الصومال

يمثل تحليل محددات التواجد الخارجي لأي دولة داخل بيئة جيوسياسية معينة خطوة أساسية لفهم طبيعة هذا التواجد وغاياته الاستراتيجية، إذ لا يمكن تفسير أنماط الحضور الدبلوماسي أو الأمني بمعزل عن شبكة الدوافع

السياسية والجغرافية والأمنية التي تحكم سلوك الفاعل الدولي. وفي حالة الحضور الإسرائيلي في الصومال، تتداخل مجموعة مركبة من المحددات المرتبطة باعتبارات الأمن القومي، وأمن الممرات البحرية، والتوازنات الإقليمية في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، إضافة إلى الرغبة في توسيع نطاق الشرعية الدولية وبناء تحالفات خارج الدائرة التقليدية للصراع العربي-الإسرائيلي.

كما يرتبط هذا التواجد بطبيعة البيئة الصومالية ذاتها، بما تتسم به من هشاشة مؤسسية وتعدد في مراكز القوة الداخلية، الأمر الذي يفتح المجال أمام أنماط مختلفة من النفوذ غير المباشر، سواء عبر القنوات الدبلوماسية غير المعلنة، أو التعاون الأمني والاستخباراتي، أو الانخراط في برامج إنسانية وتنموية تُستخدم أحياناً كمدخل لبناء الحضور السياسي طويل الأمد. ويجعل هذا التعقيد من الضروري اعتماد مقاربة تحليلية متعددة الأبعاد، تجمع بين التفسير الجيوسياسي ودراسة الأدوات العملية المستخدمة على الأرض.

وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا البحث إلى تفكيك البنية الحاكمة للتواجد الإسرائيلي في الصومال من خلال ثلاثة مسارات تحليلية مترابطة: يبدأ بدراسة الدوافع الجيوسياسية والاستراتيجية التي تفسر الاهتمام الإسرائيلي بالساحة الصومالية، ثم ينتقل إلى تحليل أدوات الحضور الدبلوماسي والأمني غير المباشر، وصولاً إلى بحث طبيعة العلاقات غير المعلنة وشبكات التأثير الإقليمية المرتبطة بهذا التواجد. ويهدف هذا التسلسل إلى بناء فهم تفسيري متكامل يمكن من إدراك العلاقة بين الأهداف الاستراتيجية والوسائل التنفيذية ضمن سياق إقليمي شديد التعقيد.

وتكمن الأهمية العلمية لهذا البحث في أنه يضع الأساس التفسيري لبقية مباحث الفصل، إذ إن فهم محددات الحضور وأدواته يُعد شرطاً لازماً لتحليل مجالات النفوذ اللاحقة وتقييم انعكاساتها الأمنية الإقليمية. كما يساهم في تقديم قراءة تحليلية تتجاوز السرد الوصفي للأحداث نحو بناء إطار تفسيري قادر على الربط بين التحركات الإسرائيلية في الصومال والتحولات الأوسع في بنية التنافس الدولي داخل القارة الإفريقية.

#### المطلب الأول: الدوافع الجيوسياسية والاستراتيجية للاهتمام الإسرائيلي بالصومال

يمثل تحليل الدوافع الجيوسياسية لأي تحرك خارجي مدخلاً تفسيريّاً أساسياً لفهم طبيعة السلوك الدولي وحدود تأثيره، إذ لا يمكن قراءة أنماط الحضور الدبلوماسي أو الأمني بمعزل عن البيئة الاستراتيجية التي يتشكل في إطارها. وفي هذا السياق، يندرج الاهتمام المتزايد الذي تبديه إسرائيل تجاه منطقة القرن الإفريقي عموماً، وداخل الصومال على وجه الخصوص، ضمن رؤية أوسع ترتبط بإعادة تشكيل دوائر الأمن القومي خارج المجال الجغرافي التقليدي للصراع في الشرق الأوسط، وبمحاولة بناء هوامش نفوذ جديدة في بيئات تتسم بالهشاشة السياسية وقابلية الاختراق الجيوسياسي<sup>(1)</sup>.

وتتبع الأهمية الاستراتيجية للصومال من موقعه الجغرافي المطل على واحد من أكثر الممرات البحرية حساسية في العالم، وهو الامتداد الجنوبي للبحر الأحمر المتصل بخليج عدن والمحيط الهندي، حيث تمر نسبة معتبرة من التجارة الدولية وإمدادات الطاقة العالمية. وقد جعل هذا الموقع الصومال عنصراً فاعلاً في معادلات أمن الملاحة البحرية، وفي توازنات القوى المرتبطة بأمن البحر الأحمر، الأمر الذي يفسر اهتمام عدد من القوى الدولية والإقليمية بتعزيز حضورها في محيطه الجغرافي، سواء بصورة مباشرة أو عبر ترتيبات أمنية غير معلنة.

ومن زاوية الأمن القومي الإسرائيلي، يتقاطع الاهتمام بالساحة الصومالية مع اعتبارات أوسع تتعلق بتأمين خطوط الملاحة المؤدية إلى ميناء إيلات، ومنع تشكل بيئات معادية محتملة في الضفة المقابلة للبحر الأحمر، إضافة إلى مراقبة التحركات الإقليمية للقوى المنافسة داخل القرن الإفريقي. فالتوسع خارج النطاق التقليدي يمنح

(1) محمد عبد السلام، الأمن الإقليمي في البحر الأحمر، القاهرة: مركز الدراسات السياسية، 2019، ص 45-60.

صانع القرار الإسرائيلي قدرة أكبر على العمل الوقائي، ونقل خطوط التهديد بعيداً عن المجال الجغرافي المباشر، وهي مقارنة ترتبط بمفهوم "الدفاع المتقدم" في الفكر الاستراتيجي<sup>(1)</sup>.

كما يتصل هذا الاهتمام ببعد سياسي-دبلوماسي يتمثل في السعي إلى توسيع نطاق العلاقات الدولية داخل القارة الإفريقية، بما يساهم في تعزيز الحضور داخل المؤسسات متعددة الأطراف، وكسب مواقف داعمة أو محايدة في القضايا المرتبطة بالسياسة الخارجية. وتمثل البيانات الهشة نسبياً، مثل الحالة الصومالية، مجالاً قابلاً لبناء قنوات تواصل غير تقليدية، سواء عبر التعاون الأمني أو البرامج الإنسانية والتنمية أو الوساطات غير الرسمية، وهي أدوات تسمح بتشكيل نفوذ تدريجي منخفض الكلفة السياسية.

ومن ناحية أخرى، لا يمكن فصل الاهتمام الإسرائيلي بالصومال عن طبيعة التنافس الدولي المتصاعد في القرن الإفريقي، حيث تتقاطع مصالح قوى كبرى وإقليمية تسعى جميعها إلى تأمين موطئ قدم قرب الممرات البحرية الحيوية. وفي ظل هذا التزامم الجيوسياسي، يصبح الحضور - حتى وإن كان محدوداً أو غير معلن - وسيلة للحفاظ على القدرة على التأثير في التوازنات المستقبلية، ومنع احتكار النفوذ من قبل أطراف منافسة.

كذلك يرتبط البعد الأمني للاهتمام بالساحة الصومالية بخاوف ممتدة من تنامي الجماعات المسلحة العابرة للحدود، واحتمالات تحول بعض المناطق غير الخاضعة للسيطرة المركزية إلى فضاءات لنشاطات قد تمس الأمن الإقليمي الأوسع. ومن هذا المنظور، يندرج أي انخراط استخباراتي أو أمني ضمن إطار وقائي يهدف إلى الرصد المبكر للمخاطر، وليس فقط إلى بناء نفوذ سياسي مباشر<sup>(2)</sup>.

وعلى المستوى الاقتصادي غير المباشر، ورغم محدودية المقومات الاقتصادية للصومال مقارنة ببعض الدول الإفريقية الأخرى، فإن القيمة الاستراتيجية للموقع الجغرافي تفوق أحياناً الاعتبارات الاقتصادية التقليدية، خصوصاً في ما يتعلق بالبنية المستقبلية لمشروعات النقل البحري والطاقة وخطوط التجارة. ومن ثم فإن الاهتمام لا يُقاس فقط بحجم التبادل الاقتصادي القائم، بل بإمكانات التأثير في الجغرافيا الاقتصادية المستقبلية للمنطقة.

ويلاحظ أن مجمل هذه الدوافع يتسم بالطابع التراكمي والمتداخل؛ فالبعد الجغرافي يتقاطع مع الأمني، وهذا الأخير يرتبط بالسياسي والدبلوماسي، في حين يشكل التنافس الدولي الإطار الأشمل الذي يمنح هذه التحركات معناها الاستراتيجي. ومن ثم فإن فهم الاهتمام الإسرائيلي بالصومال يقتضي مقارنة تحليلية شاملة تتجاوز التفسير الأحادي، وترتبط بين مستويات متعددة من السلوك الدولي.

وانطلاقاً من ذلك، يمكن القول إن الصومال لا يمثل هدفاً قائماً بذاته بقدر ما يشكل حلقة داخل تصور استراتيجي أوسع للقرن الإفريقي والبحر الأحمر، حيث يُنظر إلى الحضور فيه بوصفه جزءاً من معادلة أمنية-جيوسياسية ممتدة، تتداخل فيها اعتبارات الردع الوقائي، وتأمين الملاحة، وبناء العلاقات الدبلوماسية، وموازنة النفوذ الإقليمي. وهذا الفهم التكاملية يُعد ضرورياً لتفسير طبيعة الأدوات المستخدمة لاحقاً، وهو ما يمهد تحليلنا للانتقال إلى دراسة أدوات الحضور الدبلوماسي والأمني غير المباشر في المطلب التالي<sup>(3)</sup>.

#### المطلب الثاني: أدوات الحضور الدبلوماسي والأمني غير المباشر في الساحة الصومالية

لا يمكن فهم طبيعة التواجد الخارجي داخل البيانات الهشة سياسياً وأمنياً من خلال المؤشرات الرسمية المعلنة فقط، إذ تملئ القوى الدولية في مثل هذه السياقات إلى توظيف أنماط متعددة من الحضور غير المباشر الذي يجمع بين الأدوات الدبلوماسية والأمنية والإنسانية والتنمية. ويكتسب هذا النمط أهمية خاصة في الحالة الصومالية، نظراً

(1) أحمد يوسف أحمد، إفريقيا في الاستراتيجية الدولية المعاصرة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018، ص 112-130.

(2) عبد الله الأشعل، القانون الدولي والعلاقات الدولية في إفريقيا، القاهرة: دار النهضة العربية، 2017، ص 75-90.

(3) حسن أبو طالب، التنافس الدولي في القرن الإفريقي، القاهرة: الأهرام للدراسات السياسية، 2020، ص 33.

لتعقيد البنية المؤسسية، وتعدد الفاعلين المحليين، واستمرار التحديات الأمنية، وهو ما يجعل أدوات النفوذ التقليدي أقل فاعلية مقارنة بوسائل التأثير المرنة منخفضة الظهور السياسي.

وفي هذا الإطار، يمكن تحليل أدوات الحضور غير المباشر عبر عدد من المسارات المتكاملة التي تشكل في مجموعها بنية التأثير الخارجي داخل الساحة الصومالية<sup>(1)</sup>.

#### أولاً: القنوات الدبلوماسية غير التقليدية

تتجاوز الممارسة الدبلوماسية في البيئات غير المستقرة الإطار الرسمي المتمثل في التمثيل الدبلوماسي المباشر، لتشمل شبكات اتصال غير رسمية، ووساطات سياسية، وتنسيقاً عبر أطراف ثالثة إقليمية أو دولية. ويتيح هذا النمط من التحرك الحفاظ على مستوى من الحضور السياسي دون تحمل الكلفة السيادية أو الرمزية المرتبطة بالانخراط العلني.

كما تسمح القنوات غير التقليدية ببناء علاقات تدريجية مع نخب سياسية أو إدارية أو محلية فاعلة، وهو ما يمنح الفاعل الخارجي قدرة على فهم ديناميات الداخل الصومالي والتأثير غير المباشر في مسارات صنع القرار، خاصة في ظل تعدد مراكز القوة داخل الدولة وضعف المركزية المؤسسية. ويُعد هذا الأسلوب من أكثر أدوات النفوذ استخداماً في البيئات الانتقالية، حيث تتداخل الاعتبارات الأمنية بالسياسية في تشكيل العلاقات الخارجية.

#### ثانياً: التعاون الأمني والاستخباراتي منخفض الظهور

يمثل البعد الأمني أحد أهم مرتكزات الحضور الخارجي في القرن الإفريقي عمومًا، وفي الصومال خصوصًا، نتيجة استمرار التهديدات المرتبطة بالجماعات المسلحة والقرصنة البحرية وعدم الاستقرار الإقليمي. وفي هذا السياق، يتخذ التعاون الأمني غالباً أشكالاً غير معلنة تشمل تبادل المعلومات، وتقديم الدعم التقني، والمساعدة في مجالات المراقبة البحرية أو مكافحة التهديدات العابرة للحدود.

ويتيمّز هذا النمط من التعاون بقدرته على تحقيق تأثير فعلي في موازين الأمن دون الظهور كوجود عسكري مباشر، الأمر الذي يقلل من الحساسية السياسية داخلياً وإقليمياً. كما يسمح ببناء شراكات طويلة الأمد قائمة على المصالح الأمنية المشتركة، وهو ما يعزز النفوذ الاستراتيجي تدريجياً دون صدامات علنية مع الفاعلين الآخرين داخل الإقليم.

ومن زاوية تحليلية، فإن التعاون الاستخباراتي في البيئات الهشة لا يقتصر على البعد العملياتي، بل يمتد إلى إنتاج المعرفة الأمنية حول التفاعلات المحلية والإقليمية، وهو عنصر حاسم في صياغة السياسات الخارجية بعيدة المدى<sup>(2)</sup>.

#### ثالثاً: الأدوات الإنسانية والتنمية بوصفها مدخلاً للنفوذ السياسي

أصبحت المساعدات الإنسانية وبرامج التنمية أحد المسارات الرئيسة للحضور الخارجي في الدول التي تعاني من هشاشة بنوية، حيث تُستخدم هذه الأدوات لتأسيس حضور إيجابي منخفض الحساسية السياسية، وفي الوقت نفسه لبناء شبكات علاقات مؤسسية ومجتمعية ممتدة.

وفي الحالة الصومالية، تكتسب هذه الأدوات أهمية مضاعفة بسبب الاحتياجات الإنسانية الواسعة، وضعف البنية الخدمية، واعتماد قطاعات متعددة على الدعم الخارجي. ومن ثم فإن الانخراط في مجالات مثل الإغاثة، أو التدريب التقني، أو دعم القطاعات المدنية، لا يقتصر أثره على البعد الإنساني المباشر، بل يمتد إلى تعزيز الشرعية الرمزية وبناء الثقة مع الفاعلين المحليين، وهو ما قد يتحول تدريجياً إلى رصيد سياسي واستراتيجي.

(1) حسن ناعفة، إدارة الصراعات الدولية، القاهرة: دار الشروق، 2016، ص 141-160.

(2) أحمد يوسف أحمد، النظام الإقليمي الإفريقي والتدخلات الخارجية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019، ص 95-118.

وتشير الأدبيات الحديثة في العلاقات الدولية إلى أن النفوذ المتولد عبر الأدوات غير الصلبة غالبًا ما يكون أكثر استدامة من أشكال الحضور العسكري المباشر، نظرًا لاعتماده على القبول المحلي بدل الإكراه<sup>(1)</sup>.

#### رابعًا: العمل عبر الفضاء الإقليمي متعدد الفاعلين

لا يتحقق الحضور الخارجي داخل الصومال بمعزل عن البيئة الإقليمية المحيطة، إذ تلعب دول الجوار والمنظمات الإقليمية والقوى الدولية دور الوسيط أو الشريك في كثير من أنماط الانخراط غير المباشر. ويسمح هذا المسار بتقاسم الأعباء السياسية والأمنية، وتجنب الظهور المنفرد داخل ساحة شديدة الحساسية الجيوسياسية. كما يتيح العمل عبر الأطر الإقليمية التأثير في بنية التوازنات داخل القرن الإفريقي بصورة غير مباشرة، سواء عبر دعم ترتيبات أمنية جماعية، أو المساهمة في مبادرات الاستقرار، أو الانخراط في عمليات إعادة بناء المؤسسات. ويمنح هذا الأسلوب الفاعل الخارجي قدرة على توسيع نفوذه دون الارتباط الحصري بساحة داخلية واحدة.

#### خامسًا: توظيف المرونة الاستراتيجية وتعدد الأدوات

تكشف دراسة أدوات الحضور غير المباشر عن سمة رئيسية تتمثل في المرونة العالية والقدرة على الجمع بين مسارات دبلوماسية وأمنية وإنسانية في آن واحد. ويعكس هذا التعدد إدراكًا لطبيعة البيئة الصومالية المركبة، التي لا تسمح بنمط واحد ثابت من النفوذ، بل تتطلب استجابة متدرجة قابلة للتكيف مع التحولات السياسية والأمنية. ومن ثم فإن فعالية الحضور الخارجي لا تُقاس بحجم الوجود المادي، بل بمدى القدرة على إدارة شبكة العلاقات والتأثيرات داخل مستويات مختلفة: رسمية وغير رسمية، أمنية ومدنية، محلية وإقليمية. وهو ما يمنح هذا النمط من التواجد طابعًا طويل الأمد يصعب رصده عبر المؤشرات التقليدية<sup>(2)</sup>.

#### خلاصة تحليلية:

يتضح من العرض السابق أن أدوات الحضور الدبلوماسي والأمني غير المباشر في الساحة الصومالية تقوم على مزيج متكامل من القنوات غير الرسمية، والتعاون الأمني منخفض الظهور، والانخراط الإنساني والتنموي، والعمل عبر الأطر الإقليمية، مع اعتماد واضح على المرونة الاستراتيجية وتعدد الوسائل. ويشير ذلك إلى أن النفوذ في البيئات الهشة يتشكل غالبًا عبر التراكم البطيء للتأثير بدل الحضور الصريح، وهو ما يمهد تحليليًا للانتقال إلى دراسة العلاقات غير المعلنة وشبكات التأثير الإقليمية في المطلب الثالث.

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2014، ص 203-225.

(2) عبد المنعم المشاط، الأمن القومي والنظام الدولي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2018، ص 77.

## المبحث الثاني: تطور مجالات النفوذ الإسرائيلي وأشكاله العملية داخل الصومال

يُعد المبحث الثاني قلب التحليل التطبيقي في هذه الأطروحة، إذ ننتقل من الإطار النظري العام للفصل الأول إلى دراسة الواقع العملي لتواجد النفوذ الإسرائيلي في الصومال، باعتباره نموذجًا حيًا يُظهر ديناميات النفوذ الخارجي في بيئة سياسية وأمنية هشة. فقد واجه الصومال منذ سقوط الدولة المركزية في 1991 تحديات هيكلية عديدة، منها: غياب مؤسسات الدولة الفاعلة، انتشار الجماعات المسلحة، تدهور الأمن البحري، وتدفق المساعدات الدولية. كل هذه العوامل تجعل الصومال مختبرًا استراتيجيًا لتطبيق أساليب النفوذ الخارجي، سواء كان دبلوماسيًا، أمنيًا، استخباراتيًا، أو إنسانيًا.

ويستند هذا المبحث إلى فرضية أساسية تقول إن النفوذ الإسرائيلي في الصومال يعتمد على شبكة أدوات متعددة الأبعاد تجمع بين التمثيل الرسمي وغير الرسمي، والتعاون الأمني والاستخباراتي، والأبعاد الإنسانية والاقتصادية، بما يحقق تأثيرًا استراتيجيًا مستدامًا مع الحد من المخاطر السياسية. ومن هذا المنطلق، سيتم تحليل أدوات النفوذ وأشكال التواجد العملية، مع دراسة شبكات العلاقات غير المعلنة وأثرها في تعزيز النفوذ، وتوضيح كيفية تحويل هذه الأدوات إلى مكاسب استراتيجية على المستوى الإقليمي<sup>(1)</sup>.

### المطلب الأول: التواجد الدبلوماسي والاستراتيجي الرسمي وغير الرسمي

يُعد التواجد الدبلوماسي الركيزة الأولى لأي استراتيجية نفوذ، سواء كان رسميًا أم غير رسمي، ويمثل العمود الفقري لاستراتيجية إسرائيل في الصومال. ويمكن تفصيله على النحو التالي:

#### أولاً: التمثيل الدبلوماسي الرسمي

- يشمل التمثيل الرسمي إقامة سفارات، بعثات دبلوماسية، أو تعيين سفراء وممثلي دولة. ويتيح هذا النمط:
- تثبيت الحضور القانوني والسياسي: عبر الاعتراف المتبادل بين الدولتين، ما يمنح إسرائيل قاعدة شرعية لممارسة الأنشطة الدبلوماسية والسياسية.
- إقامة قنوات تفاوضية رسمية: تُمكن من معالجة القضايا السياسية والاقتصادية بشكل مباشر مع الحكومة الصومالية أو الهيئات الإقليمية.
- الاندماج في الأطر متعددة الأطراف: بما في ذلك المنظمات الإقليمية والدولية، ما يتيح لإسرائيل الاستفادة من الأطر القانونية والدبلوماسية لتحقيق مصالحها<sup>(2)</sup>.

#### ثانيًا: التمثيل الدبلوماسي غير الرسمي

تتجاوز هذه القنوات الرسمية، إذ تتضمن شبكات اتصال سرية، تعاون عبر وسطاء، ومشاركات رمزية. ويتيح هذا النوع من التواجد:

جمع المعلومات وتحليل الديناميات المحلية: عبر التواصل مع النخب السياسية والإدارية.

تفعيل الوساطات الإقليمية: خاصة من خلال دول الجوار والمنظمات الإقليمية، لتسهيل النفوذ دون الظهور المباشر.

تعزيز النفوذ الرمزي والسياسي: من خلال المشاركة في مشروعات محلية وإنسانية تمنح إسرائيل صورة إيجابية لدى المجتمع الصومالي.

(1) أحمد يوسف أحمد، إفريقيا في الاستراتيجية الدولية المعاصرة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018، ص 145-168.

(2) حسن نافعة، إدارة الصراعات الدولية، القاهرة: دار الشروق، 2016، ص 161-190.

يمكن القول إن التمثيل غير الرسمي يسمح بإدارة النفوذ بطريقة مرنة وفعالة، مع تقليل المخاطر المرتبطة بالظهور العلني، وفتح أفق للتأثير طويل المدى<sup>(1)</sup>.

#### المطلب الثاني: الحضور الأمني والاستخباراتي في الصومال

يمثل البعد الأمني والاستخباراتي محورًا أساسيًا لاستراتيجية إسرائيل، خصوصًا في بيئة هشة مثل الصومال، حيث تهدد الجماعات المسلحة والقرصنة البحرية أمن الدولة والمصالح الإقليمية. يشمل هذا المطلب:

##### أولاً: التنسيق الأمني منخفض الظهور

- تبادل المعلومات الاستخباراتية: من خلال شبكات سرية لمراقبة تحركات الجماعات المسلحة والتهديدات العابرة للحدود.
- دعم القدرات المحلية: عبر تدريب عناصر مختارة من الأجهزة الأمنية الصومالية على أساليب مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.
- المراقبة الاستراتيجية للممرات البحرية والبرية: لضمان حماية المصالح الدولية، وخاصة المتعلقة بالتجارة البحرية والملاحة في البحر الأحمر<sup>(2)</sup>.

##### ثانيًا: تطوير القدرات المحلية

- تدريب فرق أمنية مختارة على مهارات الاستخبارات وجمع المعلومات وتحليلها.
- توفير دعم لوجستي وتقني لتعزيز فعالية الأجهزة المحلية.
- تعزيز الأمن الذاتي المؤسسي بما يمكن من ممارسة النفوذ بشكل غير مباشر دون التدخل المباشر في العمليات الأمنية.

#### ثالثًا: الرصد الاستراتيجي للتهديدات

- تحليل المخاطر الأمنية والسياسية في الوقت الفعلي لاتخاذ إجراءات استباقية.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة في مراقبة الجماعات المسلحة وأنشطة القرصنة.
- دمج المعلومات الاستخباراتية مع التحليل السياسي لتوجيه الاستراتيجية المستقبلية بدقة.
- يوضح هذا البعد أن التواجد الأمني والاستخباراتي لا يقتصر على جمع المعلومات، بل يساهم في بناء قدرة تفسيرية واستشرافية تتيح لإسرائيل التأثير على موازين القوى المحلية والإقليمية.

#### المطلب الثالث: النفوذ الاقتصادي والإنساني كأداة استراتيجية

تلعب الأدوات الاقتصادية والإنسانية دورًا محوريًا في تعزيز النفوذ السياسي والإستراتيجي، خصوصًا في بيئة هشة كالصومال. ويشمل هذا المطلب:

##### أولاً: المساعدات الإنسانية والتنمية

- برامج دعم الصحة والتعليم والبنية التحتية لتعزيز قدرة الدولة والمجتمع على مواجهة الأزمات.
- مشروعات صغيرة الحجم مثل المياه والكهرباء والنقل، والتي تعزز من صورة إسرائيل الإيجابية.
- بناء شبكة علاقات ثقة مع الفاعلين المحليين، ما يُترجم إلى نفوذ طويل المدى ومستدام.

##### ثانيًا: التعاون الاقتصادي المحدود

- استثمار استراتيجي محدود في القطاعات الحيوية.

(1) عبد الله الأشعل، القانون الدولي والعلاقات الدولية في إفريقيا، القاهرة: دار النهضة العربية، 2017، ص 91-115.

(2) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2014، ص 256.

- تطوير شراكات اقتصادية رمزية تُربط المصالح المحلية بالإسرائيلية بطريقة غير مباشرة.
- تعزيز التبادل التجاري المحدود لتقوية الروابط العملية مع الأطراف المحلية.

#### ثالثاً: ربط النفوذ بالشرعية المحلية

- تعزيز صورة إيجابية لإسرائيل من خلال المشاريع الإنسانية والتنمية.
- بناء شبكة علاقات قوية مع النخب المحلية لضمان الاستمرارية.
- تحقيق تأثير تدريجي ومستدام يجمع بين الشرعية الرمزية والمصالح العملية.

#### خلاصة المبحث:

يتضح من هذا التحليل أن التواجد الإسرائيلي في الصومال متعدد الأبعاد، يجمع بين التمثيل الدبلوماسي الرسمي وغير الرسمي، والحضور الأمني والاستخباراتي، والأدوات الاقتصادية والإنسانية، مع توظيف شبكات غير معلنة للتأثير على الفاعلين المحليين والإقليميين. ويؤكد ذلك أن قوة النفوذ لا تقاس بحجم التواجد الرسمي وحده، بل بقدرة الفاعل على إدارة شبكة أدواته بكفاءة ومرونة، مع التكيف مع التحولات المحلية والإقليمية.

### خاتمة الدراسة

اختتمت هذه الدراسة بتحليل معمق للاستراتيجية الدبلوماسية الإسرائيلية في إفريقيا وأبعاد تواجدها وتوسع نفوذها، مع التركيز على نموذج الصومال. وقد تم في هذا الإطار الجمع بين الإطار النظري العام والتحليل التطبيقي، لتوضيح الآليات المتعددة التي تعتمدها إسرائيل في بناء نفوذها وتأثيرها على الأمن الإقليمي والسياسات المحلية. وتشير النتائج إلى أن النفوذ الإسرائيلي في القارة الإفريقية يقوم على شبكة متكاملة من الأدوات الدبلوماسية، الأمنية، الاستخباراتية، الاقتصادية والإنسانية، يتم تفعيلها وفق بيانات محلية مختلفة، مع مراعاة هشاشة الدولة وضعف المؤسسات في بعض الدول. وقد ظهر جلياً أن الصومال يمثل نموذجاً حقيقياً لتطبيق هذه الاستراتيجيات، حيث استغلت إسرائيل الفراغ السياسي والأمني لتثبيت وجودها وتحقيق مصالح استراتيجية بعيدة المدى. كما أظهرت الدراسة أن التمثيل الدبلوماسي الرسمي وغير الرسمي يشكلان الركيزة الأساسية للحضور الإسرائيلي، حيث يتيح التمثيل الرسمي إقامة علاقات مع الهيئات والمؤسسات الرسمية، بينما يسمح التمثيل غير الرسمي بتوسيع النفوذ من خلال شبكات اتصال سرية، وتعاون مع فاعلين محليين وإقليميين، ما يعزز القدرة على التأثير دون إثارة صدام مباشر.

وفي البعد الأمني والاستخباراتي، برزت أهمية توظيف التكنولوجيا الحديثة والمعلومات الاستخباراتية في تحليل المخاطر ومراقبة الجماعات المسلحة والتهديدات الإقليمية. وقد ساهم هذا التواجد في تعزيز القدرة الإسرائيلية على إدارة التحديات الأمنية في بيئة معقدة، بما يضمن حماية المصالح الاستراتيجية ويؤثر على موازين القوة المحلية والإقليمية.

أما من الناحية الاقتصادية والإنسانية، فقد أظهرت الدراسة أن المساعدات التنموية والإنسانية والمشاريع الاقتصادية الرمزية تعمل كأداة فعالة لتعزيز النفوذ الرمزي والسياسي، وبناء شبكة علاقات ثقة مع النخب المحلية. كما تبرز هذه الأبعاد قدرة إسرائيل على تحويل الهشاشة الاجتماعية والسياسية إلى فرصة لتحقيق أهداف استراتيجية طويلة المدى.

وتؤكد الدراسة كذلك أن أثر النفوذ الإسرائيلي لا يقتصر على الدولة نفسها، بل يمتد إلى الأمن والاستقرار الإقليمي في القرن الإفريقي. فالتدخلات غير المباشرة عبر الأدوات المتعددة تؤثر على السياسات المحلية، وعلى توازن القوى بين الفاعلين الإقليميين والدوليين. ومن ثم، يظهر أن النجاح في تنفيذ الاستراتيجية الإسرائيلية يعتمد على التنسيق بين الأبعاد المختلفة، مع القدرة على التكيف مع المتغيرات المحلية والإقليمية.

وفي ضوء ما سبق، يمكن استخلاص عدة نتائج رئيسية:

1. التواجد الإسرائيلي في إفريقيا متعدد الأبعاد ويعتمد على أدوات مرنة يمكن تعديلها حسب طبيعة الدولة وبيئتها السياسية والأمنية.
2. النفوذ الأمني والاستخباراتي يشكل قاعدة صلبة لتعزيز تأثير إسرائيل على المستوى الإقليمي، عبر تحليل المخاطر واتخاذ قرارات استباقية.
3. النفوذ الاقتصادي والإنساني يعملان كأدوات مكمل للنفوذ السياسي والدبلوماسي، ويعززان القدرة على الاستدامة على المدى الطويل.
4. تطبيق الاستراتيجية في الصومال يوضح نموذجاً حياً لكيفية استغلال الدولة الهشة لتعظيم النفوذ الخارجي، مع القدرة على التعامل مع التحديات المحلية والإقليمية.

5. التنسيق بين الأبعاد الدبلوماسية، الأمنية، الاقتصادية والإنسانية يشكل مفتاح نجاح الاستراتيجية، ويضمن تحقيق أهداف إسرائيلية طويلة المدى دون مواجهة صدام مباشر مع القوى الإقليمية الأخرى. وختامًا، تؤكد هذه الدراسة أن الاستراتيجية الإسرائيلية في إفريقيا ليست مجرد وجود دبلوماسي أو أمني، بل هي شبكة متكاملة من الأدوات والممارسات التي تُوظف بطريقة دقيقة لتحقيق مصالح استراتيجية بعيدة المدى، مع مراعاة السياق المحلي والإقليمي والسيطرة على المخاطر المحتملة. ومن هذا المنظور، تمثل الدراسة مساهمة أكاديمية هامة في فهم آليات النفوذ الخارجي وتأثيرها على الأمن والاستقرار الإقليمي في بيئة هشة مثل القرن الإفريقي، مع تقديم إطار تحليلي يمكن الاستفادة منه لدراسة استراتيجيات النفوذ الخارجي لدول أخرى في بيئات مشابهة.

## توصيات الدراسة:

استنادًا إلى نتائج الدراسة حول الاستراتيجية الدبلوماسية الإسرائيلية في إفريقيا وأبعاد تواجدها وتوسع نفوذها، مع دراسة حالة الصومال، يمكن صياغة مجموعة من التوصيات العلمية والسياسية كما يلي:

### 1. تعزيز القدرات الدبلوماسية المحلية:

- على الدول الإفريقية، خصوصًا الدول الهشة مثل الصومال، العمل على تطوير مؤسسات دبلوماسية قوية ومستقلة قادرة على مراقبة وتحليل النفوذ الخارجي.
- تدريب الدبلوماسيين على استراتيجيات مواجهة النفوذ الخارجي، مع التركيز على التكيف مع أدوات النفوذ المتعددة التي تستخدمها إسرائيل.

### 2. تعزيز الأمن والاستخبارات المحلية:

- ضرورة بناء شبكات استخباراتية محلية فعّالة لتعزيز الأمن الداخلي، ومواجهة التدخلات الأجنبية.
- الاستثمار في تكنولوجيا المراقبة وتحليل المعلومات لمتابعة تحركات الفاعلين الخارجيين، وتوقع المخاطر الأمنية المحتملة.

### 3. تنظيم التدفقات الاقتصادية والإنسانية:

- على الدول الإفريقية تنظيم واستغلال المساعدات التنموية والإنسانية بطريقة استراتيجية، لضمان عدم استغلالها لتعزيز النفوذ الخارجي على حساب السيادة الوطنية.
- إنشاء آليات رقابية شفافة لمتابعة الاستثمارات والشركات الاقتصادية الأجنبية، بما يمنع النفوذ الموجه لصالح مصالح خارجية محددة.

### 4. تفعيل التعاون الإقليمي والدولي:

- تشجيع التنسيق الإقليمي بين دول القرن الإفريقي لمواجهة أي تدخلات خارجية تهدد الأمن والاستقرار.
- تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لضمان حماية سيادة الدولة ومصالحها الوطنية، دون المساس بالحماية الإنسانية أو الاستفادة من الدعم الدولي.

### 5. التوعية السياسية والمجتمعية:

- نشر الوعي السياسي للمواطنين والنخب حول استراتيجيات النفوذ الخارجي، لتقليل القابلية للاستغلال السياسي والاجتماعي من قبل الفاعلين الدوليين.
- بناء قدرات المجتمع المدني على متابعة ومراقبة برامج التعاون الدولي، وضمان أن تكون لصالح التنمية المحلية وليس تعزيز النفوذ الأجنبي.

### 6. متابعة البحث العلمي والتحليل الاستراتيجي:

- تشجيع الدراسات الأكاديمية والبحثية المستمرة حول استراتيجيات النفوذ الخارجي في إفريقيا، لتوفير بيانات وتحليلات دقيقة لصناع القرار.
- إنشاء مراكز بحثية متخصصة في الأمن والدبلوماسية الإفريقية لرصد التغيرات الاستراتيجية والتحولات السياسية الإقليمية.

من خلال هذه التوصيات، يمكن للدول الإفريقية، خصوصًا الصومال، تقليل فرص الاستغلال الخارجي وتعزيز السيادة الوطنية والأمن الإقليمي، مع تطوير أدوات سياسية واستراتيجية أكثر فاعلية للتعامل مع النفوذ الخارجي متعدد الأبعاد.

المراجع:

1. أحمد يوسف أحمد، النظام الإقليمي الإفريقي والتدخلات الخارجية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019.
2. جوزيف ناي، القوة الذكية: مزيج من القوة الناعمة والصلابة في السياسة الدولية، دار الشؤون العامة، 2011، الولايات المتحدة.
3. جوزيف ناي، القوة الذكية: مزيج من القوة الناعمة والصلابة في السياسة الدولية، دار الشؤون العامة، 2011، الولايات المتحدة.
4. جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، دار الشؤون العامة، 2004، الولايات المتحدة.
5. حسن أبو طالب، التنافس الدولي في القرن الإفريقي، القاهرة: الأهرام للدراسات السياسية، 2020.
6. حسن نافعة، إدارة الصراعات الدولية، القاهرة: دار الشروق، 2016.
7. ديفيد ألتون، الدبلوماسية والقوة في العلاقات الدولية، دار كامبريدج للنشر، 2010، المملكة المتحدة.
8. روبرت كيوهان، بعد الهيمنة: التعاون والخلاف في الاقتصاد السياسي العالمي، دار برينستون للنشر الجامعي، 1984، ص 82، الولايات المتحدة.
9. روبرت كيوهان، بعد الهيمنة: التعاون والخلاف في الاقتصاد السياسي العالمي، دار برينستون للنشر الجامعي، 1984، الولايات المتحدة.
10. عبد العال محمد، الدبلوماسية المعاصرة، دار النهضة العربية، مصر، 2010.
11. عبد الله الأشعل، القانون الدولي والعلاقات الدولية في إفريقيا، القاهرة: دار النهضة العربية، 2017.
12. عبد الله الأشعل، القانون الدولي والعلاقات الدولية في إفريقيا، القاهرة: دار النهضة العربية، 2017.
13. عبد المنعم المشاط، الأمن القومي والنظام الدولي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2018.
14. علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005.
15. علي حسين باكير، القوة الناعمة في العلاقات الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2015، ص 33.
16. فاليري هيسون، تحليل السياسة الخارجية: الفاعلون والسياقات والقرارات، دار رومان وليتلفيلد، 2007، ص 51، الولايات المتحدة.
17. فاليري هيسون، تحليل السياسة الخارجية: الفاعلون والسياقات والقرارات، دار رومان وليتلفيلد، 2007، ص 61، الولايات المتحدة.
18. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2014.
19. محمد عابد الجابري، الدولة والأمة في الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1994، ص 143.
20. محمد عبد السلام، الأمن الإقليمي في إفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2016.
21. هانز مورغنثاو، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلام، دار ألفريد كنوف، 1948، الولايات المتحدة.
22. هانز مورغنثاو، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلام، دار ألفريد كنوف، 1948، الولايات المتحدة.
23. Alex de Waal, The Real Politics of the Horn of Africa, Polity Press, UK, 2015.

24. Barry Buzan, People, States and Fear, Harvester Wheatsheaf, United Kingdom, 1991.
25. Chris Alden, China in Africa, Zed Books, UK, 2007.
26. Christopher Clapham, Africa and the International System, Cambridge University Press, UK, 1996.
27. Geoffrey Till, Seapower: A Guide for the Twenty-First Century, Routledge, UK, 2013.
28. Geoffrey Wiseman, Diplomacy in a Globalizing World, Oxford University Press, UK, 2013.
29. Henry Kissinger, Diplomacy, Simon & Schuster, USA, 1994.
30. Joseph S. Nye, Soft Power, PublicAffairs, United States, 2004.
31. Mordechai Abir, Israel's Strategy in Africa, Praeger, United States, 1987.
32. Paul Collier, The Bottom Billion, Oxford University Press, United Kingdom, 2007.
33. Paul Nugent, Africa Since Independence, Palgrave Macmillan, UK, 2004.
34. Paul Williams, Fighting for Peace in Somalia, Oxford University Press, UK, 2018.
35. Paul Williams, War and Conflict in Africa, Polity Press, UK, 2011, p.
36. Paul Williams, War and Conflict in Africa, Polity Press, United Kingdom, 2011.
37. Redie Bereketeab, The Horn of Africa: Intra-State and Inter-State Conflicts, Pluto Press, UK, 2013.
38. Robert Dahl, Modern Political Analysis, Prentice Hall, USA, 2003.
39. Samuel Huntington, The Clash of Civilizations, Simon & Schuster, USA, 1996.
40. Stephen Walt, "International Relations: One World, Many Theories", Foreign Policy, USA, 1998.
41. Valerie Hudson, Foreign Policy Analysis, Rowman & Littlefield, USA, 2007.
42. Yoram Meital, Israel and Africa, Routledge, UK, 2014.